



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

السياسة العامة والنظم المقارنة

أهمية السياحة في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر 2024/2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة الحوكمة والامن

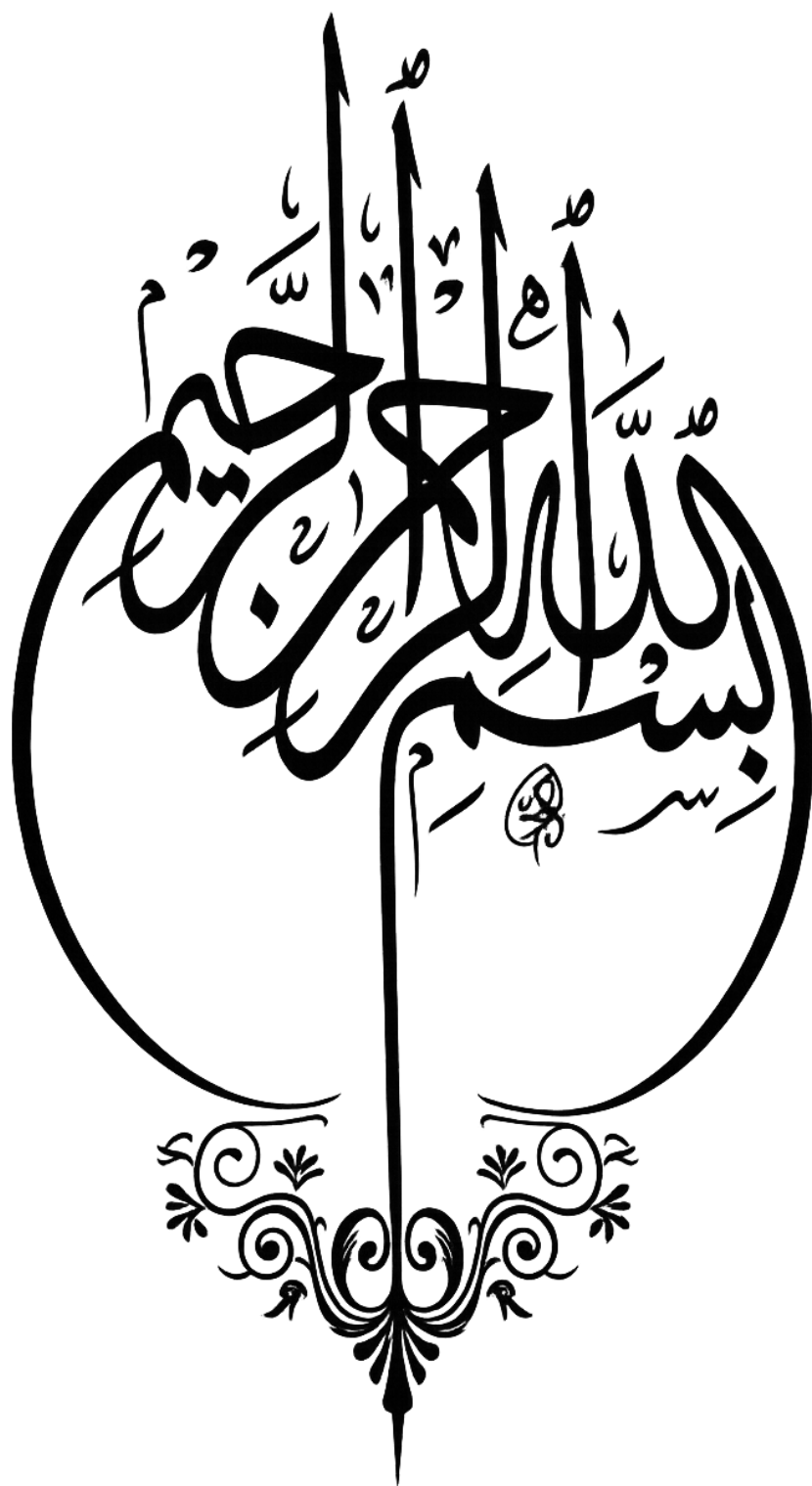
الإشراف
د. هجيرة اوبعيش

إعداد الطالبة
رونق قندوز

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
عادل جارش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
هجيرة اوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2025-2026



كلمة شكر وعرفان

الحمد لله تعالى أولاً وآخراً، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، وأمدّنا بالصبر والعزيمة لتجاوز مختلف التحديات التي رافقت إنجازَه.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة، على ما قدمته من توجيهات علمية قيمة، ونصائح سديدة، ومتابعة جادة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لتفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة وتقييمها، وما سيقدمونه من ملاحظات واقتراحات من شأنها أن تثري هذا العمل وتزيد من قيمته العلمية.

ولا يفوتني أن أعبر عن بالغ تقديري واحترامي لجميع أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على تكويني العلمي والأكاديمي طوال سنوات الدراسة، وساهموا بعلمهم وجهودهم في بناء رصيدي المعرفي.

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة وأساتذة وموظفي المؤسسة الجامعية، وإلى كل من قدم لي المساعدة أو الدعم، سواء من قريب أو بعيد، وأسهم في تذليل الصعوبات التي واجهتني خلال إعداد هذه المذكرة.

وأخص بالشكر والامتنان أسرتي الكريمة، التي كانت سندي الأول ومصدر دعمي الدائم، بما أحاطتني به من تشجيع ومساندة وثقة، فكان لفضل الله تعالى أثر كبير في بلوغ هذه المرحلة.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، راجيةً أن يكون هذا الجهد المتواضع إضافة نافعة في مجال البحث العلمي، وأن يحقق الفائدة المرجوة منه.

إهداء

في ختام هذه المرحلة من المسار الجامعي، أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي إلى نفسي، تقديراً لما بذلته من صبر ومثابرة وإصرار على تجاوز التحديات وتحقيق هذا الإنجاز.

إلى عائلتي الكريمة وبالأخص أمي، لما قدمته من دعم مستمر ومساندة كان لها الأثر الكبير في استمرارية هذا العمل وإتمامه.

إلى أختي العزيزة سميرة، تقديراً لدعمها ومساندتها المتواصلة خلال هذه المرحلة.

إلى صديقتي الغالية نور، عرفاناً بصدق صداقتها وما قدمته من تشجيع ومساندة.

وإلى ابن عمي العزيز، تقديراً لدعمه ووقوفه إلى جانبي خلال مختلف مراحل هذا الإنجاز.

وإلى كل من أسهم، من قريب أو بعيد، في دعمي أو ترك أثراً إيجابياً في مسيرتي العلمية، أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	أ
إهداء	ب
فهرس المحتويات	
الملخص	1
المقدمة	3
الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي	10
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية السياحة	13
المطلب الأول: لمحة تاريخية وتعريف السياحة والسائح	13
أولاً: مراحل تطور السياحة	13
ثانياً: تعريف السياحة	13
ثالثاً: تعريف السائح وتمييزه عن الزائر	14
المطلب الثاني: أنواع السياحة وأركانها	15
أولاً: أنواع السياحة	15
ثانياً: أهم الأنماط السياحية القابلة للتطوير في الجزائر	16
ثانياً: أركان السياحة	19
المطلب الثالث: خصائص السياحة وأهدافها	20
أولاً: خصائص السياحة	20
ثانياً: أهداف السياحة	21
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي	22
المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وتعريفاته	22
أولاً: التعريفات الأكاديمية للتنوع الاقتصادي	22
ثانياً: خصوصية التنوع في الاقتصادات الريفية	23
المطلب الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي وأهدافه	23
أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي	24
ثانياً: أهداف التنوع الاقتصادي	24
المطلب الثالث: أنماط ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي	25
أولاً: أنماط التنوع الاقتصادي	25

25	ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
30	المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للتنوع الاقتصادي
31	نظرية التنمية المستدامة (Sustainable Development Theory)
32	نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory)
33	المبحث الثالث: العلاقة بين مفهومي السياحة والتنوع الاقتصادي
33	المطلب الأول: مظاهر العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي
33	أولاً: السياحة بوصفها رافداً لتنوع المداخل الاقتصادية
33	ثانياً: الأثر المضاعف للإنفاق السياحي في الاقتصاد الجزائري
34	ثالثاً: السياحة والتنوع الجهوي في الجزائر
34	المطلب الثاني: مؤشرات قياس العلاقة بين السياحة والتنوع إحصائياً
34	أولاً: نموذج الانحدار البسيط
35	ثانياً: مؤشرات النشاط السياحي ومساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري (2020-2024)
35	ثالثاً: حدود القياس الإحصائي في الحالة الجزائرية من خلال نتائج الانحدار
37	المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية التي تجعل السياحة أداة للتنوع الاقتصادي
37	1- توفير العملة الصعبة
37	2- خلق مناصب الشغل
38	3- تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة
39	4- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي
40	5- تنمية المناطق المحلية
41	خاتمة الفصل الأول
42	الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي
43	تمهيد
44	المبحث الأول: المحددات السياحية والمؤسسية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر
44	المطلب الأول: المقومات الطبيعية
44	أولاً: الشريط الساحلي والموارد البحرية
44	ثانياً: السلاسل الجبلية والمناطق الطبيعية
44	ثالثاً: الصحراء الكبرى — الرصيد السياحي الأثمن
45	المطلب الثاني: المقومات البشرية والثقافية
45	أولاً: الإرث الأثري والتاريخي
45	ثانياً: الموروث الثقافي الحي

45	ثالثاً: إشكالية التأهيل البشري في القطاع السياحي
46	المطلب الثالث: المقومات القانونية والتشريعية
46	أولاً: تأسيس الإطار القانوني لقطاع السياحة
46	ثانياً: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)
46	ثالثاً: المؤسسات الداعمة للقطاع السياحي
47	المطلب الرابع: المقومات الاقتصادية والبنية التحتية
47	أولاً: واقع طاقة الإيواء الفندقية
47	ثانياً: شبكة النقل والبنية التحتية
47	ثالثاً: التحديات الهيكلية للاستثمار السياحي
47	المبحث الثاني: واقع وآليات توظيف العلاقة بين المقومات السياحية والأهداف الاقتصادية
47	المطلب الأول: الطابع العام الاقتصادي للجزائر
47	أولاً: الاقتصاد الجزائري بين الربيع والتنوع
48	ثانياً: برامج التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على السياحة
48	ثالثاً: مكانة القطاع الخاص في القطاع السياحي
48	المطلب الثاني: واقع الاندماج السياحي ضمن اقتصاد الجزائر
48	أولاً: مسيرة القطاع السياحي الجزائري ومكانته الإقليمية
48	ثانياً: آليات توظيف السياحة في تنوع المداخل
49	ثالثاً: أبرز معوقات الاندماج السياحي الفعلي
50	المطلب الثالث: المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين الآليات السياحية وهدف التنوع الاقتصادي
50	أولاً: تطور المؤشرات السياحية الجزائرية خلال الفترة 2020-2024
51	ثانياً: مقارنة الجزائر بدول الجوار في المؤشرات السياحية الرئيسية
51	ثالثاً: قراءة تحليلية في دلالة المؤشرات
52	المطلب الرابع: معوقات تفعيل السياسة السياحية في الجزائر
52	أولاً: المعوقات المؤسسية
52	ثانياً: المعوقات التشريعية
53	ثالثاً: المعوقات المالية
53	رابعاً: المعوقات التسويقية
54	خامساً: المعوقات البنيوية
54	1- تحديات قطاع النقل
54	2- محدودية طاقة الإيواء السياحي

54	3- ضعف جودة الخدمات السياحية
56	خاتمة الفصل الثاني
57	الفصل الثالث: تحديات وآفاق السياحة الجزائرية في سياق التنوع الاقتصادي 2020-2024
58	تمهيد
59	المبحث الأول: التحديات والعقبات التي تواجه السياحة الجزائرية
59	المطلب الأول: العقبات الأمنية وأثرها في القطاع السياحي
59	أولاً: الوضع الأمني وعلاقته بالسياحة
59	ثانياً: ظاهرة السياحة العكسية وتداعياتها الاقتصادية
60	المطلب الثاني: عقبات المنتج السياحي والبنية التحتية
60	أولاً: غياب تتمين المنتج السياحي وضعف التسويق
60	ثانياً: ضعف جودة الخدمات السياحية
61	المطلب الثالث: العقبات الهيكلية والمؤسسية
61	أولاً: ضعف دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة
61	ثانياً: غياب التنسيق بين الفاعلين في المنظومة السياحية
61	المبحث الثاني: الحلول والاستراتيجيات المقترحة لتطوير القطاع السياحي
61	المطلب الأول: الإصلاح التشريعي والمؤسسي
61	أولاً: تطوير المنظومة التشريعية للسياحة
62	ثانياً: تعزيز حوكمة القطاع السياحي
62	المطلب الثاني: تطوير المنتج السياحي وتحسين جودته
62	أولاً: الاستثمار في البنية التحتية السياحية
62	ثانياً: تطوير المنتج السياحي المتنوع
63	ثالثاً: التكوين المهني وتطوير الكفاءات البشرية
63	المطلب الثالث: تعزيز التسويق السياحي والانفتاح على الأسواق الدولية
63	أولاً: الاستراتيجية التسويقية للوجهة الجزائرية
63	ثانياً: تبسيط إجراءات الدخول وتطوير الاتصال السياحي
63	المبحث الثالث: واقع ومستقبل السياحة الجزائرية في سياق التنوع الاقتصادي
63	المطلب الأول: تقييم واقع السياحة الجزائرية 2020-2024
63	أولاً: مؤشرات التعافي ما بعد كوفيد-19
64	ثانياً: الفجوة بين الإمكانيات والنتائج
65	المطلب الثاني: آفاق مستقبل السياحة الجزائرية في أفق 2030

65	أولاً: السيناريوهات المستقبلية للقطاع السياحي
68	ثانياً: شروط النجاح في مسار تنويع المداخل عبر السياحة
68	ثالثاً: دور السياحة في تنويع المداخل — رؤية استشرافية
70	خاتمة الفصل الثالث
71	خاتمة
76	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجداول
15	تصنيف الزائرين وفق معايير منظمة السياحة العالم	01
16	تصنيف أنواع السياحة حسب الوجهة الجغرافية	02
26	مستويات التنوع الاقتصادي وفق مؤشر هيرفيندال-هيرشمان	03
29	مؤشرات قياس السياحة في سياق التنوع الاقتصادي	04
35	مؤشرات النشاط السياحي ومساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري (2020-2024)	05
36	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط	06
36	مؤشرات جودة نموذج الانحدار	07
50	تطور المؤشرات السياحية الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)	08
51	مقارنة الجزائر بدول الجوار في المؤشرات السياحية الرئيسية	09
64	تطور المؤشرات السياحية في إطار مخطط SDAT2025	10
65	المؤشرات التوقعية للسيناريو الخطي خلال فترة (2025-2030)	11
66	المؤشرات التوقعية للسيناريو التشاؤمي خلال فترة (2025-2030)	12
67	المؤشرات التوقعية للسيناريو التفاؤلي خلال فترة (2025-2030)	13
67	المقارنة بين مسار السيناريوهات الثلاثة للعلاقة بين النهوض السياحي والتنوع الاقتصادي	14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع السياحي في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، في ظل سعي الدولة إلى تقليص الاعتماد على عائدات المحروقات والبحث عن مصادر بديلة للدخل. انطلقت الدراسة من إشكالية تتمحور حول مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، إضافة إلى توظيف بعض الأساليب الإحصائية لتحليل العلاقة بين مؤشرات النشاط السياحي ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

تناولت الدراسة المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، والسياسات العمومية المعتمدة لتطوير القطاع السياحي، وكذا واقع مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني. وأظهرت النتائج أن الجزائر تمتلك إمكانات سياحية طبيعية وثقافية وبشرية متنوعة تؤهلها لتعزيز مكانة القطاع السياحي ضمن القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما بينت وجود علاقة إيجابية بين تحسن مؤشرات النشاط السياحي وارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات غير النفطية. غير أن مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني ما تزال دون المستوى المأمول بسبب استمرار بعض المعوقات المؤسسية والتشريعية والاستثمارية.

خلصت الدراسة إلى أن تعزيز فعالية السياسات العمومية السياحية وتحسين مناخ الاستثمار والحوكمة السياحية من شأنه أن يدعم مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ التنويع الاقتصادي؛ السياسات العمومية؛ التنمية المستدامة؛ الجزائر.

Abstract

The present work seeks to investigate the contribution of the tourism industry towards the diversification of economic revenues in Algeria for the period of 2020–2024.

More specifically, this study is aimed at addressing how tourism helps reduce the dependency on oil revenues and increase other sources of revenues in Algeria. This research takes into account the contribution of the tourism industry to economic diversification as its problem statement. In this regard, this research applies the descriptive–analytical method and

uses case study research design, complemented by statistical data and analyses, with respect to the correlation between tourism indicators and economic diversification indicators. First, the potential of Algeria to attract tourists and stimulate tourism is investigated. Secondly, the governmental measures undertaken for the purpose of developing the tourism sector in Algeria are analyzed. Thirdly, the contribution of tourism to the economy of Algeria is examined. The results of the study confirm that Algeria has a great potential with respect to tourism as it has a wide variety of natural, cultural and human resources. Moreover, it was found out that there is a positive correlation between the improvement of tourism indicators and increasing contribution of the tourism sector to GDP and non-oil revenues. Nevertheless, the contribution of tourism to economic revenue is still not enough owing to certain institutional, legislative and investment constraints.

Keywords: Tourism; Economic Diversification; Public Policies; Sustainable Development; Algeria

المقدمة

تمهيد

يُعدّ القطاع النفطي القطاع الرئيسي المسيطر على اقتصاديات الدول النامية، وقد نجم عن ذلك ارتباط نمط التنمية في مثل هذه الدول بحجم الإيرادات النفطية، وارتبطت السياسة المالية كذلك بحجم هذه الإيرادات، وهو ما جعل اقتصادياتها شديدة الحساسية للتقلبات في الأسواق العالمية نتيجة التذبذب في أسعار النفط. والجزائر كذلك، باعتبارها دولة ريعية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة مصدرها قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، ورغم هذه العوائد المالية الكبيرة إلا أنها لم تُستغل بالطريقة المناسبة وبالشكل الصحيح الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، خاصة في ظل القلق حيال استدامة عائداتها من المحروقات على مدى العقود القادمة.¹

وقد زادت جائحة كورونا المستجد وأسعار النفط العالمية المتقلبة الضغط على الجزائر للسير قدماً في اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. واعتماد هذه الاستراتيجية يتطلب إحداث تغيير هيكلي للاقتصاد الوطني، سعياً للخروج من دائرة التبعية لمورد واحد ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الجزائري وتجنبه لمختلف الصدمات التي كان يقع فيها نتيجة تقلبات أسعار النفط.²

وبالتالي فإن سياسة التنوع الاقتصادي هي آلية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تقليل الاستغلال المفرط للمحروقات وزيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يمكنها المساهمة في تنوع مصادر الدخل. ولأجل وضع معالم نموذج اقتصادي جديد وجب البحث بجديّة عن سياسات بديلة ناجعة للاقتصاد الريعي، غاية الوصول إلى اقتصاد خارج قطاع المحروقات يقوم على تنشيط الإنتاج في القطاعات الراكدة كالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي والقطاع الصناعي، نظراً للإمكانيات الضخمة التي تزخر بها الجزائر في هذه المجالات.³

وفي هذا الإطار تُعدّ السياحة من القطاعات الواعدة التي تملك الجزائر مقوماتها الطبيعية والبشرية والثقافية والتاريخية، غير أن مساهمتها في تنوع المداخل الاقتصادية لا تزال دون المستوى المأمول مقارنةً بما تُحقّقه دول الجوار كتونس والمغرب، مما يجعل دراسة هذه العلاقة في الفترة 2020-2024 ضرورةً علمية وعملية في آنٍ واحد .

1. مبررات اختيار الموضوع:

— باعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمصدر رئيسي ووحيد في إدارة نشاطها الاقتصادي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرارها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مما يفرض عليها اللجوء إلى إيجاد سياسة بديلة للدخل الوطني.

¹ صباح بن حاج جيلالي مغراوي، التنوع الاقتصادي ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة استشرافية 2020-2030، مذكرة ماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023، ص (أ).

² عبد الحفيظ يحيوي، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الجلفة: مخر MQEMADD، 2022، ص 2.

³ عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025)، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2013، ص 280.

- حب التطلع ومعرفة الإيجابيات والتحديات التي ستواجه تجربة الجزائر عند اتباع سياسة تنويع المداخل الاقتصادية عبر القطاع السياحي من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال.
- إبراز أهمية المساهمة التي يقدمها القطاع السياحي في تنويع مداخل الاقتصاد الجزائري، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- راهنية الفترة الزمنية المختارة (2020-2024) التي تجمع بين تداعيات جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي التي أعقبتها، مما يجعلها مرحلة دراسية غنية بالتحويلات والمعطيات.

2. الأهمية العلمية والعملية للدراسة: والتي تُحدّد فيما يلي:

أ- العلمية:

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياحة والتنويع الاقتصادي .
- إبراز العلاقة بين السياسات العمومية السياحية والتنويع الاقتصادي .
- توفير مرجع علمي للباحثين في مجالي العلوم السياسية والاقتصاد .

ب- العملية:

- مساعدة صناع القرار على تقييم واقع القطاع السياحي .
- إبراز دور السياحة كبديل اقتصادي لتقليص التبعية للمحروقات .
- تقديم مقترحات عملية لتطوير مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للسياحة والتنويع الاقتصادي .
- تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر ومختلف مقوماته .
- دراسة السياسات العمومية المعتمدة لتطوير النشاط السياحي .
- تقييم مساهمة القطاع السياحي في تنويع المداخل الاقتصادية خلال الفترة (2020-2024).
- إبراز التحديات التي تواجه القطاع السياحي واقتراح سبل تطويره.

4. الدراسات السابقة

من أجل التعمق أكثر في موضوع البحث، تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيري الموضوع المتمثل في السياحة وتنويع المداخل الاقتصادية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى: يحياوي عبد الحفيظ وآخرون (2022)

الكتاب الجماعي الموسوم بالقطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الصادر عن مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية بجامعة زيان عاشور، الجلفة. تناول هذا الكتاب الجماعي إشكالية دور القطاع السياحي كبديل

استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وعرض تجارب ونماذج في فاعلية السياحة كنشاط اقتصادي محفز للتعدد الحقيقي لمختلف القطاعات. ما تُضيفه دراستنا هو تخصيص الفترة الزمنية 2020-2024 بما تحمله من خصوصية مرتبطة بمرحلة مصيرية على المستويين المحلي والدولي لما بعد جائحة كوفيد-19 والتركيز على مفهوم تنوع المداخل تحديدًا.

الدراسة الثانية: عوينان عبد القادر (2013)

أطروحة دكتوراه بعنوان السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، جامعة الجزائر 3. تناولت الدراسة واقع القطاع السياحي الجزائري وأبرزت جملة من العوائق الهيكلية التي تحول دون تحوله إلى رافد حقيقي للمداخل الاقتصادية. ما تُضيفه دراستنا هو تحديث هذا التشخيص في ضوء المستجدات التي شهدتها الفترة 2020-2024.

الدراسة الثالثة: بن حاج جيلالي مغراوي صباح (2023)

مذكرة ماستر بعنوان التنوع الاقتصادي ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة استشرافية (2023-2030)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، واعتبرت القطاع السياحي من بين البدائل الممكنة. ما تُضيفه دراستنا هو التركيز على مداخل السياحة تحديدًا لا التنوع الاقتصادي بمعناه الشامل.

5. إشكالية الدراسة:

إن التتبع للمسار الاقتصادي للجزائر، نجد أنها في تبعية لمورد أحادي (المحروقات) ولا زالت تحت وطأته، وللخروج من هذه التبعية سعت الجزائر إلى اتباع جملة من البرامج والمشاريع في مختلف القطاعات. انطلاقاً مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف ساهمت السياسات العمومية السياحية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) على تنوع

المداخل الاقتصادية خارج قطاع المحروقات؟

6. الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة النظرية بين السياحة والتنوع الاقتصادي، وكيف يمكن للسياحة أن تسهم في تنوع المداخل الاقتصادية؟
- ما هي أهم المقومات التي يمتلكها القطاع السياحي في الجزائر، وإلى أي مدى تؤهله للمساهمة في تنوع المداخل الاقتصادية؟
- ما هو واقع مساهمة القطاع السياحي في تنوع المداخل الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)، وما أهم التحديات التي تواجهه وآفاق تطويره؟

فرضيات الدراسة: يتم صياغتها ضمن فرضية رئيسية وأخرى ثانوية.

- الفرضية الرئيسية:

تسهم السياحة في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير مصادر دخل بديلة عن المحروقات، إلا أن مساهمتها ما تزال دون الإمكانيات المتاحة بسبب مجموعة من التحديات والمعوقات.

- الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة إيجابية بين تطور النشاط السياحي وتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يؤدي نمو القطاع السياحي إلى زيادة مصادر الدخل غير النفطية

- تمتلك الجزائر مقومات سياحية طبيعية وبشرية وثقافية ومؤسسية تؤهلها لجعل السياحة قطاعاً استراتيجياً قادراً على المساهمة في تنويع المداخل الاقتصادية.

- ما تزال مساهمة القطاع السياحي في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر محدودة بسبب وجود تحديات مؤسسية وتشريعية واستثمارية وبنوية تحد من استغلال الإمكانيات السياحية المتاحة.

7. مجالات الدراسة:

ككل دراسة هناك حدود مكانية وزمنية، يمكن عرضها فيما يلي:

- الحدود المكانية:

نعالج هذه الدراسة على المستوى الوطني (الجزائر) لامتلاكها شساعة مساحة

- الحدود الزمنية:

شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية ودولية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية سنة 2024، وهذا لأن هذه الفترة شهدت الجزائر تزايداً في الاهتمام بالقطاع السياحي كبديل اقتصادي في إطار مخططاتها التنموية، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما أفرزته من ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتنويع مصادر المداخل.

8. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملةً من الصعوبات الموضوعية يمكن إجمالها فيما يأتي:

شُحّ البيانات الإحصائية الدقيقة والمحدّثة المتعلقة بمداخل القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2020-2024، وتباين الأرقام بين الجهات الرسمية المختلفة، كالديوان الوطني للإحصاء ووزارة السياحة ومنظمة السياحة العالمية.

إضافةً إلى حداثة الموضوع ونُدرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تتناول هذه الفترة الزمنية بالتحديد من زاوية العلوم السياسية وسياسات الحوكمة.

9. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل عام على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المفاهيم والنظريات المرتبطة بالسياحة والتنوع الاقتصادي، كما تم توظيف منهج دراسة الحالة باعتباره الأنسب لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2020-2024)¹

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

هو منهج علمي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج تساعد على فهمها وتحديد العوامل المؤثرة فيها. وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث تم وصف واقع القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) من خلال عرض مقوماته ومؤثراته المختلفة، ثم تحليل دوره في تنوع المداخل الاقتصادية والكشف عن طبيعة العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي، وصولاً إلى استخلاص النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً: منهج دراسة الحالة

تُعرف دراسة الحالة بأنها منهج بحثي يركز على دراسة حالة معينة أو وحدة محددة دراسة متعمقة وشاملة، بهدف فهم خصائصها وتحليل أبعادها والعوامل المؤثرة فيها ضمن سياقها الواقعي. وقد تكون الحالة دولة أو مؤسسة أو قطاعاً اقتصادياً أو ظاهرة اجتماعية. وفي هذه الدراسة، تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة من خلال اختيار الجزائر كحالة للدراسة، وذلك لتحليل أهمية القطاع السياحي في تنوع المداخل الاقتصادية خلال الفترة (2020-2024)، والوقوف على واقع هذا القطاع، وإبراز أهم التحديات التي تواجهه وآفاق تطويره.

10. أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من أدوات التحليل التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، والمتمثلة في تحليل المحتوى، وأسلوب السيناريوهات، والتحليل الإحصائي.

– تحليل المحتوى

يُعرف تحليل المحتوى بأنه أسلوب علمي يهدف إلى تحليل وتصنيف وتفسير المضامين الواردة في الوثائق والنصوص بصورة منظمة وموضوعية، بهدف استخلاص المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع الدراسة. وقد تم الاعتماد على هذه الأداة لتحليل مختلف المصادر والمراجع، للكتب والمقالات العلمية والتقارير الرسمية والإحصائيات المتعلقة بالسياحة والتنوع الاقتصادي، واستخراج المعطيات التي تساعد على فهم العلاقة بينهما وتفسيرها.

¹ أحمد بوطرفة، منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة الإحياء، العدد 4، 2001، ص 284.

- أسلوب السيناريوهات

يُعرف أسلوب السيناريوهات بأنه أداة استشرافية تُستخدم لبناء تصورات مستقبلية محتملة اعتمادًا على تحليل المعطيات الحالية والمتغيرات المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة. وقد تم توظيف هذه الأداة لاستشراف مستقبل مساهمة القطاع السياحي في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر، من خلال بناء ثلاثة سيناريوهات هي: السيناريو الخطي، والسيناريو التفاؤلي، والسيناريو التشاؤمي، وذلك بهدف تصور المسارات المستقبلية المحتملة للقطاع.

- التحليل الإحصائي

يُقصد بالتحليل الإحصائي مجموعة الأساليب الكمية التي تُستخدم في جمع البيانات وتنظيمها وعرضها وتحليلها، بهدف تفسير الظواهر واستخلاص النتائج المتعلقة بها. وقد تم الاعتماد على هذه الأداة لتحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات النشاط السياحي والتنويع الاقتصادي خلال الفترة (2020-2024)، من خلال استخدام الجداول والأشكال البيانية وبعض المؤشرات الإحصائية المناسبة، بما يسمح بتقييم مساهمة السياحة في تنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر.

11. هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات، جاءت الدراسة مُقسَّمةً إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنويع الاقتصادي

يتضمن ثلاثة مباحث تتناول ماهية السياحة من حيث تعريفها وأنواعها وخصائصها، والإطار النظري للتنويع الاقتصادي من حيث مفهومه وأهدافه ومؤثراته، ثم العلاقة النظرية والإحصائية بين المفهومين.

الفصل الثاني: المحدد السياسي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي

يُعالج المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر طبيعياً وبشريةً وثقافيةً وقانونيةً واقتصاديةً، ويتناول واقع اندماج القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وتحليل آليات توظيف هذه المقومات في خدمة تنويع المداخل.

الفصل الثالث: التحليل التطبيقي

يُخصَّص للتحليل التطبيقي للعلاقة بين السياحة وتنويع المداخل الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، مع استعراض المؤشرات الإحصائية وتقييم السياسات المتبعة وآفاق التطوير الممكنة.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

تمهيد

يطرح هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيري الدراسة الرئيسيين. فقبل الاقتراب من واقع السياحة في الجزائر وقياس أثرها في تنوع المداخل الاقتصادية، لا بد من ضبط المفاهيم وتأطير المصطلحات التي سيُستند إليها طوال البحث.

ويتناول المبحث الأول ماهية السياحة وأبعادها، فيما يُعالج المبحث الثاني الإطار النظري للتنوع الاقتصادي، لنصل في المبحث الثالث إلى استجلاء طبيعة العلاقة التي تجمع المفهومين في السياق الجزائري.

المبحث الأول: ماهية السياحة

تُعدّ السياحة ظاهرة اجتماعية شهدت تطوراً سريعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نظراً لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجوانب الخدماتية، سواء فيما يتعلق بوسائل النقل وخاصة النقل الجوي، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى توفير وسائل الراحة. وبهذا احتلت السياحة مكانة عالمية هامة لدى الدول والحكومات، إذ رأت في السياحة قطاعاً استراتيجياً ومورداً دائماً.

المطلب الأول: لمحة تاريخية وتعريف السياحة والسائح

تُعدّ السياحة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت تطوراً ملحوظاً عبر مختلف المراحل التاريخية، حيث انتقلت من مجرد نشاط ترفيهي محدود إلى قطاع اقتصادي استراتيجي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب. ومن أجل الإحاطة بهذا المفهوم، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم السياحة ومختلف تعريفاتها، ثم استعراض أهم المراحل التي مر بها تطورها عبر الزمن.

أولاً: مراحل تطور السياحة

المرحلة الأولى: حضارات ما قبل الثورة الصناعية

ارتبطت السياحة بالإنسان منذ القدم، وميّزت بمجموعة من المراحل منها مرحلة الحضارات القديمة ومرحلة العصور الوسطى والسياحة في العصر الحديث والمرحلة المعاصرة. ولفظ السياحة بمفهومه الحالي هو لفظ حديث ولم يكن معروفاً في العصور القديمة، لكن إذا أطلقنا لفظ السياحة على تلك الحقب سنجد أن الإنسان قديماً كان غير مستقر في مكان ثابت وهذا لحاجاته في البحث عن مصادر الرزق.¹

وتمثل مرحلة الحضارات القديمة الفترة الأولى من حياة الإنسان أي العصر البدائي، حيث لم يكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان سوى قوانين الطبيعة.²

أما في بلاد الإغريق فلعل أهم الرحلات السياحية كانت وفود اليونانيين القدماء وسكان الأقاليم الأوروبية المجاورة التي تأتي إلى جبال الميبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شُرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد، وهذا التوافد شجّع على بناء الفنادق لزوار أثينا.³

المرحلة الثانية: السياحة في العصور الوسطى

سادت هذه المرحلة في الفترة الممتدة بين حوالي القرن الخامس عشر ونهايته الميلادي. وفي هذه الحقبة التاريخية كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، فاهتمت بالعلوم والفنون والآداب والعمارة وزادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية، وقد ساهمت الحضارة الإسلامية في إنشاء عدد من المدن أصبحت

¹ نائل موسى محمود سرحان، مبادئ السياحة، عمان: جامعة البلقان التطبيقية، 2003، ص 1.

² عصام حسن الصعبي، نظم المعلومات السياحية، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2011، ص 126.

³ عبد الرزاق براهيمي وعبد الحفيظ مسكين، أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، المركز الجامعي البويرة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، 11-12 مايو 2010، ص 4.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

قبلًا للسياح من كل أصقاع العالم كبغداد وقرطبة. كما تميّزت هذه المرحلة بتطور بعض الجامعات العريقة بأوروبا مثل جامعة السربون بفرنسا وجامعة أكسفورد بإنجلترا مما جعل البلدين قبلةً لعدد من طلاب العلم.¹

المرحلة الثالثة: السياحة في العصر الحديث

تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار.² وشملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية سيما في أوروبا، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال توماس كوك (Thomas Cook) عام 1841م في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما قام أيضاً بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال.³

المرحلة الرابعة: المرحلة المعاصرة

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين الذي تطوّرت خلاله السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب زيادة أوقات الفراغ وارتفاع مستويات المعيشة والتعليم والتوسع في وسائل النقل والمواصلات السريعة.⁴ وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عام 2020 بصورة جليّة عن هشاشة القطاع السياحي أمام الصدمات الخارجية غير المتوقعة، حين انهارت حركة السياحة الدولية بنسبة تجاوزت 70% وفق بيانات منظمة السياحة العالمية، قبل أن تبدأ مسيرة التعافي التدريجي خلال الفترة 2021-2024.⁵

ثانياً: تعريف السياحة

اختلفت تعاريف السياحة وتعدّدت، وذلك نظراً لتطور مفهومها من فترة لأخرى واختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية؛ إذ هناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية.

1. التعريف اللغوي:

السياحة في اللغة تعني التجوال، وعبارة 'ساح في الأرض' تعني ذهب وسار على وجه الأرض. وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في عدة مواضع، فيقول الله تعالى: {فسيحوا في الأرض أربعة أشهر} (التوبة: 2).

¹ خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، الجزائر: دار التنوير، 2007، ص 12.

² محمد خميسي الزوكة، صياغة السياحة من المنظور الجغرافي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 22.

³ مروان أبو رحمة وآخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2001، ص 20.

⁴ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵ يسرى دعبس، الإرشاد السياحي، مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2006، ص 97.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

وفي اللغات الأوروبية، كلمة (Tourism) مشتقة من الأصل اللاتيني (Tornus) الدال على فكرة الدوران والعودة إلى نقطة البداية.

2. التعريف الاصطلاحي وتعريف منظمة السياحة العالمية:

تُعرّف السياحة في الإطار الأكاديمي الجزائري بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، وهو تعريف يُبرز الجانب الخدمي والاقتصادي في آنٍ واحد.¹

أما على المستوى الدولي، فتُعرّف منظمة السياحة العالمية (UNWTO) السياحة بوصفها مجموع أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويمكثون فيها لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لأغراض متنوعة كالترفيه والعمل وسواها، شريطة ألا يكون الغرض الرئيسي من إقامتهم ممارسة نشاط مأجور في المكان المزار.

3. التعريف الاجرائي:

ويقصد بالسياحة في هذه الدراسة مجموع الأنشطة الاقتصادية والخدمات المرتبطة بحركة الأشخاص الوافدين إلى الجزائر أو المتنقلين داخلها لأغراض الترفيه أو الثقافة أو الأعمال أو العلاج، وما ينجم عنها من إيرادات مالية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

وبالتالي، فهي مجموع الأنشطة والخدمات التي يقوم بها الفرد أثناء انتقاله خارج مكان سكناه المعتاد (ولمدة زمنية محددة) بغرض الترفيه أو الأعمال أو الدراسة أو غيرها، ويترتب على هذا الانتقال استهلاك موارد وخدمات مرتبطة بالرحلة (مثل النقل والإقامة والأنشطة والخدمات السياحية)، مع مراعاة تحقق عناصر مثل تغيير المكان المعتاد ووجود دافع وغرض، ومدة إقامة محددة.

ثالثاً: تعريف السائح وتمييزه عن الزائر

ارتبط مفهوم السائح تاريخياً بتعريف السياحة ذاتها. وقد صنّفت منظمة السياحة العالمية الزوار إلى فئتين رئيسيتين: السائح الذي يقيم لمدة لا تقل عن ليلة واحدة، والمنتزه الذي لا تتجاوز إقامته 24 ساعة. وقد تبنت الجزائر هذا التصنيف الدولي مع بعض الإضافات التي حددتها وزارة السياحة، إذ تُتميّز بين السائح والمنتزه والجوّال في رحلة بحرية وغير المقيم.²

الفرق يعتمد غالباً على مدة الإقامة والغرض من الزيارة

فالسائح هو شخص الذي ينتقل إلى مكان خارج محل إقامته المعتاد، تكون فيه زيارته عادةً بقصد الترفيه والاستجمام أو أغراض مشابهة. أما الزائر فهو مصطلح أوسع من السائح، حيث يشمل أي شخص يزور مكاناً خارج محل إقامته المعتاد، وقد يكون عابراً لا يقيم ليلة؛ تكون فيه الزيارة قصيرة باليوم نفسه.

¹ عبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

² عفاف بشيري ، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الجلفة: مخبر MQEMADD ، 2022، ص 1.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

الجدول رقم (01): تصنيف الزائرين وفق معايير منظمة السياحة العالمية

المفهوم	مدة الإقامة	الغرض من الزيارة
السائح (Tourist)	ليلة واحدة على الأقل (24 ساعة فأكثر)	الترفيه، الثقافة، العلاج، الدين، الأعمال، وغيرها من الأغراض غير المرتبطة بالعمل المأجور في الوجهة المقصودة.
الزائر اليومي (Excursionist)	أقل من 24 ساعة دون مبيت	التسوق، الزيارات العائلية، العبور (الترانزيت)، الرحلات القصيرة وغيرها من الزيارات المؤقتة.
المسافر (Traveler)	متغيرة حسب طبيعة التنقل	يشمل جميع الأشخاص الذين ينتقلون بين الأماكن الجغرافية لأغراض متعددة، سواء كانوا سياحاً أو زواراً يومية أو لأسباب أخرى.

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة (IRTS 2008)، الأمم المتحدة، 2010.

المطلب الثاني: أنواع السياحة وأركانها

تتعدد الأنشطة السياحية بتعدد دوافع السياح وخصائص الوجهات السياحية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من السياحة تختلف من حيث الأهداف والخصائص ومجالات الممارسة. كما يستند النشاط السياحي إلى مجموعة من الأركان والعناصر الأساسية التي تضمن استمراريته وفعاليته. وعليه، سيتم في هذا المطلب عرض أهم أنواع السياحة، ثم التطرق إلى أركانها الأساسية.

أولاً: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة وتتنوع تبعاً لجملة من المعايير، أبرزها الغرض من السفر والوجهة الجغرافية والفئة المستهدفة.

1. التصنيف حسب الغرض:

تُعَدّ السياحة الترفيهية والاستجمامية أكثر الأنواع شيوعاً، وتقوم على الرغبة في الراحة والهروب من ضغوط الحياة اليومية. وتستهدف السياحة الثقافية والتراثية الاطلاع على الموروث الحضاري للشعوب من متاحف وآثار ومواقع تاريخية ومهرجانات تقليدية.

السياحة الترفيهية والاستجمامية هي نوع من السياحة يكون الهدف الأساسي فيه الاستمتاع وقضاء وقت ممتع والراحة وتجديد النشاط بعيداً عن الروتين اليومي، كالسباحة، زيارة الشواطئ، الرحلات القصيرة والتجوال السياحي، التسلية والفعاليات، التنزه في الطبيعة، السهرات والأنشطة الثقافية الترفيهية. كما أن مدة الرحلة غالباً ما تكون ضمن عطلات قصيرة إلى متوسطة، وقد تكون من يوم واحد إلى عدة أيام حسب نمط المستفيد.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

تمثل الجزائر بتراتها المتوسطي والصحراوي والأمازيغي وجهةً بالغة الثراء في هذا النوع. فضلاً عن السياحة الدينية المرتبطة بأداء الشعائر والزيارات المقدسة، والسياحة العلاجية، وسياحة المؤتمرات والأعمال (MICE) التي تتميز بارتفاع الإنفاق السياحي للزائر.¹

2. التصنيف حسب الوجهة الجغرافية:

الجدول رقم (02): تصنيف أنواع السياحة حسب الوجهة الجغرافية

نوع السياحة	التعريف	مثال
السياحة الداخلية (Domestic Tourism)	تنقل الأفراد داخل حدود دولتهم بغرض السياحة دون مغادرة الإقليم الوطني.	مواطن جزائري يزور تيمقصاد أو منطقة الأهقار.
السياحة الخارجية (Outbound Tourism)	سفر مواطني الدولة إلى خارج حدودها بغرض السياحة أو الترفيه أو غيرها من الأغراض السياحية.	مواطن جزائري يسافر إلى تونس أو فرنسا.
السياحة الوافدة (Inbound Tourism)	قدوم الزوار الأجانب إلى دولة معينة والإقامة فيها مؤقتاً لأغراض سياحية مختلفة.	سائح أوروبي يزور الجزائر.
السياحة الإقليمية (Regional Tourism)	الحركة السياحية التي تتم بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد.	التنقل السياحي بين الجزائر وتونس والمغرب.

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة (IRTS 2008)، الأمم المتحدة، 2010.

ثانياً: أهم الأنماط السياحية القابلة للتطوير في الجزائر

تتمتع الجزائر بمقومات سياحية متنوعة تجمع بين الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية، مما يمنحها إمكانات كبيرة لتطوير صناعة السياحة وتحويلها إلى قطاع اقتصادي استراتيجي يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني.

تبرز عدة أنماط سياحية يمكن الاستثمار فيها وتطويرها بما يتوافق مع الخصائص الجغرافية والحضارية للبلاد، ومن أهمها :

¹ عبد الحفيظ يحياوي، الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر، الجلفة: مخبر MQEMADD، 2022، ص 33.

1- السياحة الصحراوية

تُعد السياحة الصحراوية من أبرز الأنماط السياحية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية كبيرة، نظراً لاحتضانها واحدة من أكبر الصحاري في العالم، حيث تشكل الصحراء الجزائرية أكثر من 80% من المساحة الإجمالية للبلاد. وتتميز هذه المناطق بتنوع المناظر الطبيعية بين الكثبان الرملية والواحات والجبال والهضاب الصخرية، إضافة إلى الاعتدال المناخي خلال فصل الشتاء، مما يجعلها وجهة مفضلة للسياح الباحثين عن المغامرة والاستكشاف والاستجمام.

وتضم الجزائر العديد من المواقع الصحراوية ذات الشهرة العالمية، مثل الطاسيلي ناجر والحقار وتمناست وجانت، والتي تتميز بآثار جيولوجية وثقافية استثنائية يعكس تاريخ الحضارات الإنسانية القديمة من خلال الرسوم والنقوش الصخرية. كما تسمح السياحة الصحراوية بممارسة أنشطة متعددة مثل التخييم والرحلات الاستكشافية ورياضة المشي الصحراوي وسباقات السيارات والدراجات الصحراوية، فضلاً عن التعرف على التراث الثقافي للسكان المحليين وعاداتهم وتقاليدهم¹.

ويرى الباحثون أن تطوير السياحة الصحراوية يتطلب تحسين البنية التحتية للنقل والإيواء، وتكثيف الترويج السياحي الدولي، وإنشاء مسارات سياحية متخصصة تضمن استدامة الموارد الطبيعية والثقافية للمناطق الصحراوية².

2- السياحة الثقافية

تستند السياحة الثقافية إلى استثمار الرصيد الحضاري والتاريخي الذي تمتلكه الجزائر، والذي يعكس تعاقب العديد من الحضارات على أراضيها منذ العصور القديمة. وتعتبر المواقع الأثرية والمتاحف والمعالم التاريخية والتراث اللامادي من أهم مقومات هذا النوع من السياحة.

وتضم الجزائر عدداً من المواقع المصنفة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، مثل قصبة الجزائر وتيمقاد وجيلة ووادي مزاب وقلعة بني حماد والطاسيلي ناجر، إضافة إلى المهرجانات الثقافية والفنون الشعبية والصناعات التقليدية التي تشكل عناصر جذب مهمة للسياح المحليين والأجانب³.

وتسهم السياحة الثقافية في تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التراث الثقافي، كما تتيح فرصاً اقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال تنشيط الصناعات التقليدية والخدمات المرتبطة بالأنشطة الثقافية. لذلك أصبح الاستثمار في ترميم المواقع الأثرية وتطوير المتاحف وتنظيم الفعاليات الثقافية من أهم الآليات اللازمة لتطوير هذا النمط السياحي⁴.

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في الجزائر، الجزائر، 2023.

² محمد بن عيسى، السياحة الصحراوية والتنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر: دار هومة، 2021.

³ UNESCO, World Heritage List and Algeria Cultural Heritage Sites, (2024).

⁴ عبد القادر بوعافية، السياحة الثقافية والتراث الحضاري في الجزائر، الجزائر: دار الهدى، 2020.

3- السياحة الساحلية

تمتلك الجزائر شريطاً ساحلياً يمتد لأكثر من 2148 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بتنوع طبيعي كبير يشمل الشواطئ الرملية والخلجان والغابات الساحلية والمناظر الطبيعية الخلابة. وتعد السياحة الساحلية من أكثر الأنماط السياحية انتشاراً نظراً للإقبال الكبير على المناطق الساحلية خلال موسم الاصطياف.

وتنتشر على طول الساحل الجزائري العديد من الوجهات السياحية المتميزة مثل وهران وعنابة وسكيكدة وبجاية وجيجل ومستغانم وتيبازة، حيث توفر هذه المناطق إمكانات كبيرة لتطوير المنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية ومرافق الرياضات البحرية¹.

وعلى الرغم من أهمية هذا النمط، فإن استغلاله ما يزال دون الإمكانات المتاحة، مما يستدعي تطوير الهياكل الفندقية وتحسين جودة الخدمات السياحية وتبني برامج للتنمية الساحلية المستدامة تضمن حماية البيئة البحرية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة².

4- السياحة العلاجية

تشكل السياحة العلاجية أحد الأنماط الواعدة في الجزائر بفضل توفر العديد من الحمامات المعدنية الطبيعية والمياه الحموية ذات الخصائص العلاجية المنتشرة عبر مختلف الولايات. وتتميز هذه الموارد الطبيعية بإمكانية استخدامها في علاج العديد من الأمراض المزمنة مثل أمراض المفاصل والروماتيزم وبعض الأمراض الجلدية والتنفسية.

وتوجد في الجزائر عشرات المحطات الحموية المشهورة مثل حمام ريغة بولاية عين الدفلى، وحمام بوحنيقية بمعسكر، وحمام الصالحين بخنشلة، وحمام دباغ بقالة، وغيرها من المواقع التي تستقطب آلاف الزوار سنوياً³. ويعتمد نجاح السياحة العلاجية على تطوير المراكز الصحية والاستشفائية المرافقة للحمامات المعدنية، وتحسين جودة الخدمات الفندقية والعلاجية، وربط هذه الوجهات ببرامج سياحية متكاملة تستهدف الأسواق المحلية والدولية، بما يعزز مكانة الجزائر كوجهة إقليمية للعلاج والاستجمام⁴.

5- السياحة الدينية

تتمتع الجزائر بإرث ديني وثقافي غني يجعلها مؤهلة لتطوير السياحة الدينية، حيث تزخر بالمساجد التاريخية والزوايا والأضرحة والمراكز العلمية التي لعبت دوراً مهماً في نشر العلوم الإسلامية عبر مختلف المراحل التاريخية.

¹ الديوان الوطني للسياحة، دليل المقومات السياحية الجزائرية لسنة 2023، الجزائر، 2023.

² منظمة السياحة العالمية، تقرير السياحة المستدامة والتنمية السياحية العالمية، مدريد، 2022.

³ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2023.

⁴ سمير خلف الله، السياحة العلاجية و آفاق تطويرها في الجزائر، الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية، 2022، ص ص 115-132.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

ومن أبرز المعالم الدينية التي تستقطب الزوار الجامع الكبير بالجزائر العاصمة، ومسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، والزوايا التاريخية المنتشرة في أدرار وتلمسان والأغواط وغرداية، إضافة إلى الأضرحة والمواقع المرتبطة بالشخصيات الدينية والعلمية البارزة في تاريخ الجزائر¹

وتسهم السياحة الدينية في تعزيز التبادل الثقافي ونشر قيم التسامح والتعايش، كما تمثل رافداً اقتصادياً مهماً من خلال تنشيط حركة النقل والإيواء والخدمات السياحية. ويتطلب تطوير هذا النمط إعداد مسارات سياحية دينية متخصصة وتحسين البنية التحتية والخدمات المرافقة للمواقع الدينية².

6-سياحة المؤتمرات والأعمال

أصبحت سياحة المؤتمرات والأعمال من أكثر الأنماط السياحية نمواً في العالم، نظراً لارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والعلمية والمهنية. وتمتّع الجزائر بإمكانات معتبرة لتطوير هذا النمط بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وشبكة النقل الجوي والبري التي تربطها بمختلف الدول.

وتتوفر الجزائر على عدد من مراكز المؤتمرات وقاعات المعارض والفنادق الحديثة القادرة على احتضان التظاهرات الوطنية والدولية، وعلى رأسها المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال بالجزائر العاصمة، إضافة إلى المنشآت الفندقية الكبرى الموجودة في المدن الرئيسية³.

ويتميز هذا النوع من السياحة بارتفاع متوسط الإنفاق السياحي مقارنة بالأنماط الأخرى، كما يسهم في الترويج للوجهة السياحية وتعزيز الاستثمار والتعاون الاقتصادي والعلمي. ولذلك فإن تطوير سياحة المؤتمرات يتطلب تحسين الخدمات اللوجستية والرقمية، وتبسيط إجراءات التأشيرات، وتعزيز التسويق الدولي للجزائر كوجهة للأعمال والفعاليات الكبرى⁴.

ثانياً: أركان السياحة

لا بدّ للنشاط السياحي من جملة أركان متكاملة ومتداخلة تؤلّف في مجموعها ما يُعرف بالمنظومة السياحية. ويمثّل السائح المحرّك الأساسي لهذه المنظومة، إذ تنبثق من احتياجاته ودوافعه ورغباته منظومة العرض السياحي بأكملها.

وتتضمن هذه المنظومة أيضاً الوجهة السياحية بما تحتويه من موارد وعناصر جذب طبيعية وبشرية وثقافية، وأسس الطلب السياحي والعرض السياحي والإيرادات السياحية والإنفاق السياحي والتسويق السياحي.

¹ عبد الكريم قارة، السياحة الدينية ودورها في التنمية المحلية بالجزائر، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2021، ص 88-104.

² منظمة التعاون الإسلامي، تقرير السياحة الدينية في الدول الإسلامية، جدة، 2022.

³ وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر. مرجع سبق ذكره، 2023.

⁴ UNESCO, Op.Cit, 2024

وعلى صعيد التطور المستجد، باتت الرقمنة والحجز الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي أركاناً إضافية لا تقل أهمية عن سابقتها في التحليلات الحديثة للمنظومة السياحية، إذ أعادت تشكيل سلوك السائح وآليات تسويق الوجهات السياحية بصورة جذرية.¹

المطلب الثالث: خصائص السياحة وأهدافها

تتميز السياحة بجملة من الخصائص التي تجعلها قطاعاً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة، فهي نشاط متعدد الأبعاد يرتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، سواء على مستوى الأفراد أو الدول. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول أهم خصائص السياحة وأهدافها في هذا المطلب.

أولاً: خصائص السياحة

تتميز السياحة بجملة من الخصائص الجوهرية التي تُكسبها من الاضطلاع بدور في تنويع المداخل الاقتصادية:

1. التركيب والتشابك القطاعي:

شهد قطاع السياحة في السنوات الأخيرة اهتمام العديد من الدول لما له من أهمية في تنويع ودعم الاقتصاد، إذ يُعدّ المحرك الأساسي للكثير من القطاعات كالنقل والثقافة والتجارة والحرف والصناعة التقليدية.²

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن المضاعف السياحي في الدول النامية يتراوح بين 1.5 و2.5، مما يعني أن كل دولار من الإنفاق السياحي يولّد ما بين 1.5 و2.5 دولار في الاقتصاد المحلي. وهو ما يُفسّر الاهتمام المتزايد بهذا القطاع في إطار استراتيجيات تنويع المداخل الاقتصادية.³

2. عدم قابلية التخزين:

على خلاف السلع المادية القابلة للتخزين والتأجيل، فإن الخدمة السياحية تفنى بمجرد انقضاء وقتها دون استهلاك؛ فغرفة الفندق التي لم تُشغل ليلة معينة لا يمكن تعويضها في الليلة التالية. وهو ما يجعل إدارة الطاقة الاستيعابية تحدياً دائماً أمام منشآت الإيواء والنقل السياحي.

3. الموسمية:

يرتبط الطلب السياحي ارتباطاً وثيقاً بالمواسم والأوقات، مما يُفضي إلى تذبذب حاد في الإيرادات والتشغيل بين موسم الذروة وموسم الركود. وتُمثّل الموسمية أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، حيث تميل حركة السياحة نحو التمرکز في أشهر الصيف على الشريط الساحلي.

¹ عبد الحفيظ يحيوي، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر الجلفة: مخر MQEMADD، 2022، ص 1.

³ عفاف بشيري، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ص 5.

4. الحساسية للعوامل الخارجية:

لا يوجد قطاع اقتصادي أكثر هشاشة أمام الاضطرابات الخارجية أكثر من القطاع السياحي. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بصورة جلية عن هذه الهشاشة البنيوية. وفي الحالة الجزائرية، يُضاف إلى ذلك ما رصده الباحثون من غياب دقة الإحصاءات السياحية ووجود اختلاف كبير في الإحصاءات بين الهيئات السياحية المختلفة¹، وهو ما يُقيّد قدرة صانع القرار على الاستجابة الفعّالة للصدمات.¹

5. كثافة العمالة والبُعد الجهوي:

تتميز السياحة بكثافة عالية في توظيف العمالة، مما يجعلها أداة فعّالة لامتصاص البطالة وخلق فرص الشغل. كما تمتلك قدرة فريدة على توزيع الثروة جغرافياً، إذ يمكنها تنشيط مناطق معزولة وهامشية لا تملك أي ميزة صناعية أو زراعية، وهو ما يجعلها أداة ذات أثر مباشر في معالجة الفوارق الجهوية في الجزائر.²

ثانياً: أهداف السياحة

الأهداف الاقتصادية:

يتصدّر قائمة الأهداف الاقتصادية للسياحة مسألة تنويع مصادر الدخل الوطني، وهو الهدف المحوري الذي تسعى هذه الدراسة إلى استجلائه في السياق الجزائري. فالسياحة تتمتع بقدرة كبيرة على توليد النقد الأجنبي في وقت قصير، وهي مصدر مهم للعمالة التي تساهم في القضاء على الفقر والمستوى المعيشي المتدني. وفي الجزائر هناك الكثير من الإمكانات السياحية التي يتعين تطويرها بداية من الاهتمام بالتراث التاريخي الذي يُعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي.³

الأهداف الاجتماعية والثقافية:

تُساهم السياحة في تنمية الثقافة بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية، وجسر توفّر بين الشعوب والحضارات، وإفشاء جو من السلام والأمن العالمي مما يُقلّل من حدة التوتر الدولي. ففي الجزائر، الدولة التي تحتضن سبعة مواقع مدرجة على قائمة التراث الإنساني لليونسكو، تكتسب هذه الوظيفة الثقافية للسياحة أهمية مضاعفة.

الأهداف البيئية والتنمية:

تسعى السياحة المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات الحفاظ البيئي. فحين تُصبح البيئة الطبيعية مصدراً للدخل السياحي، تتحوّل الحماية البيئية من عبء مالي إلى استثمار مُجدٍ، مما يُشكّل حافزاً اقتصادياً للحفاظ على التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية.

¹ يعي بن سليمان ، جمال العسالي، دراسة وتحليل القطاع السياحي في الجزائر، ص 273.

² عبد الحفيظ يحياوي ، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي مكانة هامة خاصة في الدول التي تعتمد في اقتصادياتها بدرجة كبيرة على منتج أو مادة أولية واحدة في عملية التصدير، وكذلك في الاعتماد عليه كمورد أساسي في تمويل الميزانية، وهذا من شأنه أن يخلق اقتصاداً ربيعاً لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة ولحجم احتياطياتها وإنتاجها من جهة أخرى.

فالاعتماد على مورد واحد كسبيل لتحقيق النمو الاقتصادي من شأنه أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية.¹

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وتعريفاته

يُعد التنوع الاقتصادي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي حظيت باهتمام كبير، خاصة في الدول التي تعتمد على مورد واحد أو قطاع معين كمصدر رئيسي للدخل. ويهدف إلى تنوع مصادر الإنتاج والإيرادات بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز التنمية المستدامة. لذلك سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التنوع الاقتصادي وأهم تعريفات

أولاً: التعريفات الأكاديمية للتنوع الاقتصادي

تتعدد التعريفات الخاصة بالتنوع الاقتصادي عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي يُنظر من خلالها إليه، ففي حين يربط البعض التنوع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

فيعرّف مفهوم الاقتصادي أاتاران (AATTARAN) التنوع الاقتصادي على أنه: توفر عدد كبير ومتنوع من الصناعات في دولة معينة.²

أي يشير مفهوم الاقتصادي أاتاران (Attaran) إلى رؤية تهتم بكيفية نجاح الدول في الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط. في المصطلحات الاقتصادية البسيطة، يعتمد هذا النهج على بناء اقتصاد قوي ومتنوع يعتمد على صناعات وتجارة متعددة، ليظل البلد قادراً على توفير مستوى معيشة مرتفع حتى بعد نضوب الموارد الطبيعية.

أما في تعريف آخر فيعرّف التنوع على أنه ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعات.³

ويرى الاقتصادي الدكتور جون إي. واجنر (John E. Wagner) هو خبير اقتصاد أمريكي وأستاذ جامعي، متخصص بشكل دقيق في الاقتصاد الإقليمي، واقتصاديات الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة أنه

¹ صباح بن حاج جيلالي مغراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

² جيلالي بن حاج ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ جيلالي بن حاج ، المرجع نفسه، ص 13.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

كلما ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية.¹

ومن أوجه التعريف أيضاً أن التنوع هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزّز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة.²

ويُعرّف التنوع الاقتصادي كذلك بأنه عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولّدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.³

التعريف الاجرائي: من خلال ما سبق، يمكن القول إن التنوع الاقتصادي هو سبيل تسعى إليه معظم الدول ذات الاقتصاد الأحادي خصوصاً الدول الريفية، ويُقصد به تلك العملية التي تتضمن تنوع الإنتاج بتنوع الصادرات.

وبالتالي إيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة لإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إيرادات دائمة بمعنى تنوع مصادر الدخل وإيرادات الدولة وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ثانياً: خصوصية التنوع في الاقتصادات الريفية

تكتسب مسألة التنوع الاقتصادي أهمية مضاعفة في حالة الاقتصادات الريفية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز. الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة اختلالات وإشكالات للتحويل الهيكلي تحول دون الوصول إلى اقتصاد متنوع، مما يجعل اعتماده على الإيرادات النفطية يجعله عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.⁴

المطلب الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي وأهدافه

يكتسي التنوع الاقتصادي أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل، كما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل. وعليه، سيتم في هذا المطلب إبراز أهمية التنوع الاقتصادي وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

¹ Concept or Confusion, The Journal of Regional Analysis & Policy, IRAP, 2000, p 2.

² Mohamed Nasser Hamidato, Baqass Alssafiah, *Economic Diversification in Algeria*, Global Journal of Economic and Business 2, No. 2 April 2017, p. 76.

³ جيلالي بن حاج ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ جيلالي بن حاج ، التنوع الاقتصادي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص ص 255-256.

أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يُمثل التنوع الاقتصادي الدرع الواقي للاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية. وقد أثبتت التجربة الجزائرية خلال الفترة 2014-2016، حين انهارت أسعار النفط انخياراً حاداً، مدى هشاشة الاقتصادات الأحادية المصدر أمام هذه الاضطرابات. ويُعدّ الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر هيرفيندال-هيرشمان - سيتم التطرق اليه لاحقاً - من الاقتصادات الأكثر تركيزاً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.¹

2. ضمان استدامة التنمية وخلق فرص العمل:

تُعدّ الموارد الطبيعية كالنفط والغاز موارد ناضبة بطبيعتها. ويُتيح التنوع الاقتصادي بناء قاعدة إنتاجية متجددة قادرة على الاستمرار في توليد الثروة والدخل. كما تتميز القطاعات الاقتصادية المتنوعة كالسياحة والصناعة التحويلية والزراعة والخدمات بقدرتها الأعلى نسبياً على استيعاب اليد العاملة مقارنةً بالقطاع النفطي الذي يتسم بكثافة رأسمالية عالية وتشغيل محدود.²

ثانياً: أهداف التنوع الاقتصادي

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الدول التي تتبع استراتيجية التنوع الاقتصادي

فيما يلي :

أولاً: خلق ودعم فروع وقطاعات وأنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، فيُوفر عنه تشجيع منتج وطني يستطيع تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلاً لأسواق دولية، وهذا ما يُسمى بإحلال الواردات.

ثانياً: تنويع صادرات الاقتصاد الوطني بمنتجات جديدة متنوعة ذات محتوى تكنولوجي عالٍ، وهو ما يسمح للاقتصاد أن يحتل مكانة مرموقة في التبادل التجاري الدولي.

ثالثاً: تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدماتية في خلق الناتج المحلي الخام.

رابعاً: التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

خامساً: تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر.

¹ نجاة كورجل، 'الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي'، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52 ديسمبر 2019، ص ص 6-7.

² جيلالي بن حاج ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

المطلب الثالث: أنماط ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

تتعدد أنماط التنوع الاقتصادي تبعاً لطبيعة الاقتصاد وأهدافه، كما توجد عدة مؤشرات تُستخدم لقياس درجة التنوع وتقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيقه. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المطلب عرض أهم أنماط التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

أولاً: أنماط التنوع الاقتصادي

1. تنوع القاعدة الإنتاجية:

يكون متعلقاً بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية. ويحصل تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل الزراعة والصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات.¹

2. تنوع التجارة الخارجية:

إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. والحل الأمثل هو تنوع الصادرات ويُقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها. ومن جهة الواردات فالعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل المستورد.²

3. تنوع الأسواق:

يحتل نفس القدر من الأهمية؛ فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضةً للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات. وكما أن تنوع الأسواق يُقلل من التعرض للصدمات الخارجية، فإنه يُتيح الاستفادة من وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال أسواق جديدة.³

ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

تُعد مؤشرات التنوع الاقتصادي من الأدوات الكمية الأساسية المستخدمة في قياس درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية ومدى اعتماد الاقتصاد على قطاع أو منتج معين. وتساعد هذه المؤشرات الباحثين وصناع القرار على تقييم مستوى التنوع الاقتصادي وتشخيص مواطن القوة والضعف في الهيكل الاقتصادي، كما تُستخدم لمقارنة أداء الدول ورصد تطور سياسات التنوع عبر الزمن. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في هذا

¹ جيلالي بن حاج ، المرجع نفسه، ص 17.

² محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، الجزائر: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2 ، 2016، ص 664.

³ جيلالي بن حاج ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياسة والتنوع الاقتصادي

المجال مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) ، ومؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) ، ومؤشر فلاديمير للتنوع الاقتصادي.

1- مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI)

يُعد مؤشر هيرفيندال-هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس درجة التركيز أو التنوع الاقتصادي. وقد استُخدم في البداية لقياس درجة احتكار الأسواق، ثم توسع استعماله ليشمل تحليل هيكل الصادرات والإنتاج الاقتصادي وقياس مستوى التنوع القطاعي للدول.¹ يعتمد المؤشر على حساب مجموع مربعات الحصص النسبية للقطاعات الاقتصادية أو المنتجات التصديرية داخل الاقتصاد الوطني، وفق المعادلة الآتية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث:

- S_i : الحصة النسبية للقطاع أو المنتج من إجمالي النشاط الاقتصادي أو الصادرات .
- n : عدد القطاعات أو المنتجات .

وتتراوح قيمة المؤشر عادة بين (0) و(1) عند استخدام النسب العشرية، أو بين (0) و(10000) عند استخدام النسب المئوية.

كيفية تفسير مؤشر HHI

تُفسر نتائج مؤشر هيرفيندال-هيرشمان وفق درجة التركز الاقتصادي كما يأتي:

الجدول رقم (03): مستويات التنوع الاقتصادي وفق مؤشر هيرفيندال-هيرشمان

قيمة المؤشر	مستوى التنوع
أقل من 0.15 (أو أقل من 1500 نقطة)	تنوع اقتصادي مرتفع وتركيز منخفض
من 0.15 إلى 0.25 (1500-2500 نقطة)	تركز متوسط وتنوع متوسط
أكبر من 0.25 (أكثر من 2500 نقطة)	تركز مرتفع وضعف في التنوع الاقتصادي

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: Herfindahl O.C. & Hirschman A.O., مؤشر التركيز الاقتصادي، 1950.

وتشير القيم المنخفضة للمؤشر إلى توزيع النشاط الاقتصادي على عدد كبير من القطاعات، وهو ما يعكس اقتصاداً متنوعاً وأكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. أما القيم المرتفعة فتدل على هيمنة

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياسة والتنوع الاقتصادي

عدد محدود من القطاعات أو المنتجات على الاقتصاد، مما يزيد من درجة الهشاشة الاقتصادية أمام التقلبات الخارجية¹.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت صادرات دولة ما تعتمد بنسبة كبيرة على النفط والغاز، فإن قيمة المؤشر تكون مرتفعة، بما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي. أما إذا توزعت الصادرات بين الصناعة والزراعة والخدمات والتكنولوجيا والموارد الطبيعية بنسب متقاربة، فإن قيمة المؤشر تنخفض، مما يدل على تنوع أكبر. ويُعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في الدراسات المتعلقة بالاقتصادات الريفية، نظراً لسهولة حسابه وقدرته على قياس درجة الاعتماد على قطاع اقتصادي معين.

2- مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index - ECI)

مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) هو مؤشر أُوْنَج يقيس مدى تعقيد اقتصاد بلد ما من خلال بيانات ما ينتجه ويصدره:

- أي ما مدى تنوع المنتجات التي يصدرها البلد؟
 - هل يصدر منتجات يكثر فيها التخصص يعرفها/يتقنها عدد محدود من الدول أم منتجات عادية/شائعة؟.
- الفكرة ببساطة كلما كان البلد يصدر منتجات كثيرة ومتنوعة وفي نفس الوقت منتجات متخصصة وصعبة لا تتقنها دول كثيرة.
- طوّر هذا المؤشر كل من ريكاردو هاوسمان (Ricardo Hausmann) وسيزار هيدالغو (César Hidalgo) بهدف قياس القدرات الإنتاجية والمعرفية المتراكمة داخل الاقتصاد الوطني. ويختلف عن المؤشرات التقليدية للتنوع في أنه لا يركز فقط على عدد المنتجات التي تصدرها الدولة، بل يهتم أيضاً بدرجة تعقيد هذه المنتجات ومستوى المعرفة والتكنولوجيا المطلوبة لإنتاجها².

ويستند المؤشر إلى فكرتين أساسيتين:

1. تنوع الصادرات (Diversity): عدد المنتجات التي تستطيع الدولة إنتاجها وتصديرها .
2. ندرة المنتجات (Ubiquity): عدد الدول القادرة على إنتاج المنتج نفسه .

¹ International Monetary Fund (IMF), Sustaining Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries: The Role of Structural Transformation and Diversification. Washington DC, 2014.

² Hausmann, R., Hidalgo, C. A and Others, The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity. Cambridge, MA: MIT Press, 2014

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

ويفترض المؤشر أن الدول الأكثر تقدماً هي تلك التي تصدر مجموعة واسعة من المنتجات المعقدة التي لا تستطيع معظم الدول الأخرى إنتاجها.

تفسير مؤشر ECI

- القيم الموجبة المرتفعة تشير إلى اقتصاد متنوع ومتطور يمتلك قدرات إنتاجية وتكنولوجية عالية .
 - القيم القريبة من الصفر تعكس مستوى متوسطاً من التنوع والتعقيد .
 - القيم السالبة تدل على اقتصاد يعتمد على منتجات أولية أو أنشطة منخفضة القيمة المضافة .
- ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لتقييم إمكانات النمو الاقتصادي طويلة الأجل، حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين ارتفاع التعقيد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة¹.

3- مؤشر فلاديمير للتنوع الاقتصادي (Vladimir Diversification Index)

يُعد مؤشر فلاديمير أحد المؤشرات المستخدمة في تحليل درجة التنوع أو التخصص الاقتصادي، ويقيس مدى ابتعاد الهيكل الاقتصادي أو هيكل الصادرات عن حالة التركيز في عدد محدود من القطاعات أو المنتجات.

ويقوم هذا المؤشر على مقارنة توزيع النشاط الاقتصادي الفعلي بالتوزيع المتوازن المفترض بين القطاعات المختلفة، حيث تزداد قيمة المؤشر كلما اقترب الاقتصاد من حالة التركيز، وتنخفض كلما ازداد التنوع والتوازن بين القطاعات الاقتصادية².

المؤشر يعبر عن انخفاض/ارتفاع تركّز اقتصاد ما عبر توزيع مساهمات (مثل صادرات/قطاعات/أنشطة) على عدة فئات.

إذا كانت الحصص متقاربة عبر فئات كثيرة $\Rightarrow$ تنوع أعلى $\Rightarrow$ قيمة المؤشر أعلى (أو تركّز أقل حسب الصياغة).

إذا كانت الحصص تتركز في فئات قليلة $\Rightarrow$ تنوع أقل $\Rightarrow$ قيمة المؤشر أقل.

تفسير مؤشر فلاديمير

- القيم المنخفضة للمؤشر تعني وجود تنوع اقتصادي مرتفع وتوزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية .
- القيم المرتفعة تشير إلى ارتفاع درجة التخصص أو التركيز الاقتصادي .
- انخفاض المؤشر عبر الزمن يدل على نجاح سياسات التنوع الاقتصادي .

¹ Hausmann et al., 2014

² Vladimir, A. *Methods of Measuring Economic Diversification and Structural Chang*, Moscow: Progress Publishers. 1967.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

- ارتفاع المؤشر يعكس زيادة الاعتماد على عدد محدود من القطاعات الإنتاجية أو التصديرية .
- ويستخدم المؤشر غالباً في الدراسات المقارنة بين الدول أو في تحليل تطور الهيكل الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التنوع.

3. مؤشرات السياحة في سياق التنوع:

الجدول رقم (04): مؤشرات قياس السياحة في سياق التنوع الاقتصادي

المؤشر	المضمون والدلالة
نسبة إيرادات السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي	تقيس الوزن الاقتصادي للقطاع السياحي ومدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
نسبة إيرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات	تعكس مدى إسهام السياحة في تنوع مصادر النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على الصادرات التقليدية.
معدل نمو الوافدين السياحيين	يستخدم لقياس جاذبية الوجهة السياحية ومدى قدرتها على استقطاب أعداد متزايدة من السياح.
نصيب السياحة في التشغيل الكلي	يقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع السياحي من خلال مساهمته في خلق فرص العمل والحد من البطالة.
متوسط الإنفاق السياحي للزائر الواحد	يعكس جودة الاستهداف السياحي وكفاءة الخدمات المقدمة، كما يوضح القيمة الاقتصادية التي يحققها كل سائح للوجهة السياحية.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير منظمة السياحة العالمية (UNWTO) والبنك الدولي.

يستعرض هذا الجدول منظومة المؤشرات الكمية المعتمدة في هذه الدراسة لقياس مساهمة القطاع السياحي في تنوع المداخل الاقتصادية، وتشمل: نسبة الإيرادات السياحية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومعدل نمو السياح الوافدين، ونصيب السياحة في التشغيل، ومتوسط الإنفاق السياحي للزائر.

ويتسم هذا الجدول بقيمة منهجية مضاعفة، إذ يُحدد المؤشرات التي سيُستند إليها في تحليل بيانات الفصل الثالث ويُبين دلالة كل منها. ولعل أبرز ما يُلاحظ هو التكامل بين هذه المؤشرات؛ فبينما تقيس نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الثقل الاقتصادي الكلي للقطاع، يقيس متوسط الإنفاق جودة الاستهداف السياحي وكفاءة الخدمات. وفي حالة الجزائر، تبقى قيم هذه المؤشرات دون المستوى المأمول مقارنةً بدول الجوار، مما يُشير إلى أن التحدي ليس فقط في استقطاب أعداد أكبر من السياح، بل أيضاً في رفع القيمة المضافة لكل سائح.

4. أهمية مؤشرات التنوع الاقتصادي

تكتسب مؤشرات التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والتنمية للأسباب الآتية:

- قياس درجة الاعتماد على قطاع اقتصادي معين .
- تقييم فعالية سياسات التنوع الاقتصادي .
- تحديد مواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد الوطني .
- المقارنة بين أداء الدول في مجال التنوع الاقتصادي .
- دعم عملية التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات العامة .
- تقييم قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية .

وفي حالة الجزائر، تُظهر معظم الدراسات المعتمدة على مؤشرات التنوع الاقتصادي، وخاصة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان ومؤشر التعقيد الاقتصادي، استمرار درجة مرتفعة نسبياً من الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما يجعل التنوع الاقتصادي خياراً استراتيجياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة¹.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للتنوع الاقتصادي

يُعد التنوع الاقتصادي من المفاهيم الأساسية في أدبيات التنمية الاقتصادية المعاصرة، إذ يمثل استراتيجية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو مورد طبيعي محدد. وقد اهتمت العديد من النظريات الاقتصادية بتفسير أهمية التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، حيث قدمت أطراً تحليلية مختلفة لفهم آليات الانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية. ومن أبرز هذه المقاربات النظرية: نظرية التحول الهيكلي، ونظرية التنمية المستدامة، ونظرية الدولة الريعية.

1- نظرية التحول الهيكلي (Structural Transformation Theory)

تُعد نظرية التحول الهيكلي من أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت عملية التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي. وترجع جذورها إلى أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، وعلى رأسهم آرثر لويس (Arthur Lewis) وسيمون كوزنتس (Simon Kuznets)، وهما من أشهر علماء الاقتصاد الحائزين على جائزة نوبل. لقد وضعوا الأسس لفهم كيف تنتقل الدول الفقيرة إلى دول غنية. لقد شرحوا كيف يمكن للتطور الزراعي والصناعي أن يزيد من الدخل والثروة لجميع الناس اللذين أكدوا أن التنمية

¹ بن علي بلعوز، محمد حساني، تقييم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفيندال-هيرشمان للفترة 2001-2020، الجزائر: جامعة الوادي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 2022، ص ص 115-132.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

الاقتصادية تتحقق من خلال التحول التدريجي في بنية الاقتصاد من الاعتماد على قطاع تقليدي منخفض الإنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية وقيمة مضافة.

وتفترض هذه النظرية أن الاقتصادات النامية تبدأ عادة بالاعتماد على قطاع واحد مهيمن، غالباً ما يكون القطاع الزراعي أو قطاع استخراج الموارد الطبيعية، ثم تنتقل تدريجياً نحو تنمية القطاعات الصناعية والخدمية والتكنولوجية.

ويؤدي هذا التحول إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين مستويات الدخل، بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي¹.

ومن منظور التنوع الاقتصادي، تؤكد النظرية أن الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات السوقية، بينما يسمح تنوع الأنشطة الاقتصادية بتوزيع المخاطر وتحقيق استقرار أكبر في الإيرادات والإنتاج. ولذلك يُنظر إلى التنوع الاقتصادي باعتباره مرحلة أساسية من مراحل التحول الهيكلي التي تساهم في الانتقال من اقتصاد أحادي النشاط إلى اقتصاد متعدد القطاعات².

وفي حالة الدول الريفية المعتمدة على صادرات المواد الأولية، تسعى سياسات التحول الهيكلي إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية الحديثة، بهدف بناء قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على خلق الثروة بعيداً عن تقلبات الأسواق العالمية للموارد الطبيعية ما يتيح للدول إيجاد بدائل وموارد مهمة.

2- نظرية التنمية المستدامة (Sustainable Development Theory)

ظهرت نظرية التنمية المستدامة استجابةً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها مختلف دول العالم نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وقد برز المفهوم بشكل رسمي في تقرير لجنة برونتلاند الصادر سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها³.

وتنظر هذه المقاربة إلى التنوع الاقتصادي باعتباره أداة استراتيجية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فكلما ازداد اعتماد الاقتصاد على مورد طبيعي واحد قابل للنضوب، ارتفعت المخاطر المرتبطة باستدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ومن ثم فإن تنوع مصادر الدخل والإنتاج يساهم في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي حتى بعد تراجع أو نضوب تلك الموارد⁴.

¹ Lewis, W. A, *Economic Development with Unlimited Supplies of Labour*. The Manchester School, 1954, p p 139–191.

² Kuznets, S, *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread*, New Haven: Yale University Press, 1966.

³ World Commission on Environment and Development. *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press, 1987

⁴ Todaro, M. P., & Smith, S. C, *Economic Development (13th ed.)*. New York: Pearson Education, 2021

كما تؤكد النظرية أن التنوع الاقتصادي لا يقتصر على زيادة عدد القطاعات الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير أنشطة قائمة على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة. وفي هذا السياق، يشكل الاستثمار في السياحة المستدامة، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الرقمي، والطاقات النظيفة، أحد أهم مسارات التنوع الاقتصادي المستدام.

وبالنسبة للدول المنتجة للمحروقات، فإن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة يتطلب استثمار العائدات النفطية في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل تسهم في خلق مصادر دخل بديلة للأجيال الحالية والمستقبلية، بما يضمن استدامة التنمية الاقتصادية وتقليل التبعية للموارد الناضبة.

3- نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory)

تُعد نظرية الدولة الريعية من أكثر المقاربات ملاءمة لتفسير واقع الاقتصاد الجزائري وإبراز أهمية التنوع الاقتصادي فيه. وقد ظهرت هذه النظرية خلال سبعينيات القرن العشرين من خلال أعمال كل من حسين مهداوي (Hossein Mahdavy) وحازم الببلاوي (Hazem Beblawi) وجياكومو لوتشيانيني (Giacomo Luciani)، حيث ركزت على دراسة الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز.¹

وتعرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على الجزء الأكبر من إيراداتها من مصادر خارجية لا ترتبط مباشرة بالنشاط الإنتاجي المحلي، مثل عائدات تصدير النفط والغاز أو الموارد المعدنية. وفي هذه الحالة تصبح الإيرادات الريعية المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني.

وترى هذه النظرية أن الاعتماد المفرط على الربح يخلق مجموعة من الاختلالات الاقتصادية، من أهمها ضعف التنوع الاقتصادي، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة المقنعة، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى تعرض الاقتصاد لصدمات أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية.²

وفي السياق الجزائري، يمثل قطاع المحروقات المصدر الأساسي للإيرادات العمومية وعائدات التصدير منذ عقود، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط والغاز. وقد أظهرت الأزمات النفطية المتعاقبة، خاصة خلال سنتي 2014 و2020، حجم المخاطر الناتجة عن الاعتماد المفرط على الربح النفطي، مما عزز الحاجة إلى تبني سياسات فعالة للتنوع الاقتصادي.³

¹ Beblawi, H., & Luciani, G. *The Rentier State*. London: Croom Hel, 1987

² Karl, T. L. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press, 1997

³ عبد القادر بن يلس. التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، 2022، ص 45-62.

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

ومن منظور نظرية الدولة الريعية، يُعد التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية للحد من هشاشة الاقتصاد وتقوية قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك من خلال تطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة التحويلية، والزراعة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يُسهم التنوع في توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدولة.

وعليه، فإن نظرية الدولة الريعية تقدم إطاراً تفسيرياً مهماً لفهم التحديات التنموية التي تواجه الجزائر، كما تبرز بوضوح أن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يتطلب الانتقال التدريجي من اقتصاد قائم على الربح إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الإنتاج والاستثمار والابتكار.

المبحث الثالث: العلاقة بين مفهومي السياحة والتنوع الاقتصادي

تُعد السياحة من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تسهم في تنوع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي ظل سعي الدول إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد، برزت أهمية دراسة العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مظاهر العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي

أولاً: السياحة بوصفها رافداً لتنوع المداخل الاقتصادية

يُعدّ القطاع السياحي من البدائل الأساسية التي تُطرح لتحقيق التنوع الاقتصادي، لما له من دور في خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات ومن ثم المساهمة في الدخل الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تُعدّ من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لذا نجد الكثير من الدول تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي .

وتمثل السياحة في جوهرها اقتصادي صادرات غير مرئية، إذ يُعدّ الإنفاق الذي يُحقّقه السائح الأجنبي داخل البلد المضيف مكافئاً وظيفياً لعائدات تصدير السلع من حيث تأثيره في ميزان المدفوعات وتدفق العملة الصعبة. وتكتسب هذه الخاصية أهمية استراتيجية بالغة في السياق الجزائري، حيث تُهيمن عائدات المحروقات على سلة الصادرات بنسبة تتجاوز 90%.

الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمع المحلية، مما يجعل السياحة أداة للتنمية المتكاملة لا مجرد رافد للدخل .

ثانياً: الأثر المضاعف للإنفاق السياحي في الاقتصاد الجزائري

يتميز الإنفاق السياحي بأثره المضاعف الكبير في الاقتصاد الوطني. فكل دينار يُنفقه السائح لا يقتصر أثره على القطاع السياحي مباشرة، بل يتموج عبر سلاسل التوريد المحلية ليصل إلى قطاعات الغذاء والنقل والصناعات التقليدية والبناء والاتصالات. إذ إن قطاع السياحة يُعدّ المحرك الأساسي للكثير من القطاعات كالنقل والثقافة والتجارة والحرف والصناعة التقليدية، وهو ما يُجسّد في الواقع الأثر المضاعف الذي ينجم عن كل دولار سياحي يتدفق إلى الاقتصاد الوطني .

ثالثاً: السياحة والتنوع الجهوي في الجزائر

تمتلك السياحة قدرةً فريدةً على تنشيط الاقتصادات المحلية في المناطق التي تعاني من التهميش الاقتصادي. وفي الحالة الجزائرية، تُمثّل مناطق الجنوب الكبير كتمنراست وإليزي وأدرار فضلاً عن المدن التاريخية كتلمسان وقسنطينة والقصبة نماذج واضحة لمناطق يمكن للسياحة أن تُحدث فيها تنوعاً اقتصادياً جهوياً حقيقياً، مما يُسهم في معالجة الفوارق التنموية بين الشمال والجنوب .

المطلب الثاني: مؤشرات قياس العلاقة بين السياحة والتنوع إحصائياً

أولاً: نموذج الانحدار البسيط

نموذج قياس أثر السياحة في تنوع المداخل الاقتصادية

لأجل قياس أثر القطاع السياحي في تنوع المداخل الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2020-2024)، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يسمح بدراسة طبيعة العلاقة بين الإيرادات السياحية ومؤشر التنوع الاقتصادي، وفق الصيغة التالية:

ويفترض نظرياً وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث يؤدي ارتفاع الإيرادات السياحية إلى زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الوطني ومن ثم تعزيز التنوع الاقتصادي.

يُعدّ نموذج الانحدار الخطي البسيط من أكثر الأدوات الإحصائية استخداماً في قياس العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$DIV = \alpha + \beta \times TRV + \varepsilon$$

حيث:

- DIV : مؤشر تنوع المداخل الاقتصادية .
- TRV : الإيرادات السياحية .
- α : ثابت الانحدار .
- β : معامل التأثير .
- ε : حد الخطأ العشوائي .

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

ثانياً: مؤشرات النشاط السياحي ومساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020-2024)

الجدول رقم (05): مؤشرات النشاط السياحي ومساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري (2024-2020)

السنة	عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	الإيرادات السياحية (مليار دولار)	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة السياحة في الصادرات (%)
2020	0.473	0.286	0.417	0.684
2021	0.791	0.534	0.598	0.913
2022	1.247	0.817	0.872	1.184
2023	1.856	1.127	1.093	1.468
2024	2.143	1.392	1.284	1.763

المصدر : إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة الجزائرية للفترة (2020-2024)

يرصد هذا الجدول التطور التصاعدي لمؤشرات القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة (2020-2024)، وهي الفترة المحورية في هذه الدراسة. وتكشف البيانات عن ارتفاع ملحوظ في عدد السياح الوافدين من 0.473 مليون سائح عام 2020 إلى 2.143 مليون عام 2024، فيما ارتفعت الإيرادات السياحية من 0.286 إلى 1.392 مليار دولار خلال المدة ذاتها.

غير أن قراءة نقدية لهذه الأرقام تستوجب الإشارة إلى سياق الانطلاق: فقد جاء عام 2020 استثنائياً نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أنهكت السياحة العالمية، مما يجعل جزءاً من نمو المؤشرات اللاحقة انعكاساً لأثر الارتداد (Rebound Effect) لا لتحسن هيكل حقيقي. ومع ذلك، يبقى الاتجاه العام إيجابياً، ولا سيما ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من 0.417% إلى ما يتجاوز 1%، وهو مؤشر على بوادر تحول تدريجي في اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا القطاع.

رابعاً: حدود القياس الإحصائي في الحالة الجزائرية من خلال نتائج الانحدار

بعد تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على بيانات الدراسة، تم الحصول على المعادلة التقديرية التالية:

$$\hat{Y} = 0.198 + 0.788X$$

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

حيث:

- **Y**: نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%).
- **X**: الإيرادات السياحية (مليار دولار) .
- **0.198**: ثابت الانحدار (α).
- **0.788**: معامل الانحدار (β).

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير	المعامل (B)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمة t	مستوى الدلالة (Sig.)
الثابت (Constant)	0.198	0.034	5.824	0.010
الإيرادات السياحية (X)	0.788	0.041	19.220	0.001

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

مؤشرات جودة النموذج

الجدول رقم (07): مؤشرات جودة نموذج الانحدار

المؤشر الإحصائي	القيمة
معامل الارتباط (R)	0.995
معامل التحديد (R^2)	0.990
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	0.987
الخطأ المعياري للتقدير	0.029
قيمة F	369.422
مستوى الدلالة (Sig.)	0.001
حجم العينة (N)	5

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

رابعاً: تفسير النتائج

وتشير قيمة معامل الانحدار الموجبة ($\beta = 0.788$) إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات السياحية ومساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن زيادة الإيرادات السياحية بمقدار مليار دولار واحد تؤدي إلى ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.788 نقطة مئوية. كما بلغ معامل الارتباط ($r = 0.995$) مما يدل على وجود ارتباط قوي وإيجابي بين المتغيرين، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.990$) وهو ما يعني أن حوالي 99.0% من التغيرات الحاصلة في مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بالتغيرات في الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إن تحسن مؤشرات النشاط السياحي خلال الفترة (2020-2024) كان له أثر إيجابي في زيادة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يدعم الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة القائلة بأن تحسن مؤشرات النشاط السياحي أدى إلى زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات غير النفطية.

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية التي تجعل السياحة أداة للتنوع الاقتصادي

تُعد السياحة من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دوراً محورياً في دعم جهود التنوع الاقتصادي، نظراً لقدرتها على خلق مصادر دخل بديلة خارج القطاعات التقليدية، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية. وتتميز الصناعة السياحية بارتباطها الوثيق بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يجعلها قطاعاً قادراً على إحداث آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المحلية. وفي هذا الإطار، تتجسد مساهمة السياحة في التنوع الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات الاقتصادية الرئيسية. التي تتمثل في :

1- توفير العملة الصعبة

تُعتبر السياحة الدولية مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، حيث يسهم إنفاق السياح الأجانب على خدمات الإقامة والنقل والمطاعم والترفيه والتسوق في توفير موارد مالية بالعملة الصعبة للدولة المستقبلية.

وتمثل هذه الإيرادات أحد أهم المنافع الاقتصادية للسياحة، لأنها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتقوية الاحتياطات النقدية وتقليل الاعتماد على عائدات الصادرات التقليدية.¹

¹ UNWTO , International Tourism Highlights. Madrid: United Nations World Tourism Organization.2023

وتزداد أهمية هذه الآلية في الاقتصادات التي تعتمد على صادرات المواد الأولية أو المحروقات، إذ تتيح السياحة مصدراً إضافياً ومستداماً للعملة الصعبة، مما يقلل من درجة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية للموارد الطبيعية. كما تساهم الإيرادات السياحية في تمويل الواردات الضرورية ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.¹

وفي حالة الجزائر، يمكن للسياحة أن تصبح مورداً مهماً للنقد الأجنبي من خلال استقطاب السياح الدوليين والاستفادة من المقومات الطبيعية والثقافية المتنوعة التي تزخر بها البلاد، بما يساهم في تقليص التبعية لعائدات النفط والغاز.

2- خلق مناصب الشغل

تُعد السياحة من أكثر القطاعات قدرة على توليد فرص العمل، نظراً لاعتمادها الكبير على العنصر البشري في تقديم الخدمات المختلفة. فهي توفر مناصب عمل مباشرة في المؤسسات الفندقية والمطاعم ووكالات السفر والنقل السياحي ومراكز الترفيه والإرشاد السياحي، كما تخلق فرص عمل غير مباشرة في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

الاستثمار في السياحة يحقق معدلات مرتفعة من التشغيل مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى، بسبب كثافة اليد العاملة المطلوبة لتقديم الخدمات السياحية. كما تساهم السياحة في إدماج فئات مختلفة من المجتمع في سوق العمل، بما في ذلك الشباب والنساء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.² وتبرز أهمية هذه الآلية في الدول النامية التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، حيث يشكل القطاع السياحي مجالاً واسعاً لاستحداث فرص العمل وتحسين مستويات الدخل والحد من الفقر، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية ذات الإمكانيات السياحية الواعدة.

3- تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة

لا تقتصر الآثار الاقتصادية للسياحة على المؤسسات السياحية فقط، بل تمتد إلى مجموعة واسعة من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تستفيد من زيادة الطلب الناتج عن النشاط السياحي. ويُعرف هذا التأثير في الأدبيات الاقتصادية بأثر المضاعف السياحي (Tourism Multiplier Effect)، حيث يؤدي الإنفاق السياحي إلى تنشيط العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تتمثل في:

أ- الصناعة التقليدية

تشكل الصناعة التقليدية أحد أكثر القطاعات استفادة من النشاط السياحي، إذ يُقبل السياح عادة على اقتناء المنتجات الحرفية والتذكارات المحلية التي تعكس الهوية الثقافية للوجهة السياحية.

¹ Goeldner, C. R., & Ritchie, J. R. B, *Tourism: Principles, Practices, Philosophies* (12th ed.). New Jersey: Wiley. 2012

² Cooper, C. Fletcher, J. Fyall, A., Gilbert and Others, *Tourism: Principles and Practice* (7th ed.). London: Pearson Education. 2023

الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للسياحة والتنوع الاقتصادي

ويساهم ذلك في زيادة مداخيل الحرفيين وتشجيع الحفاظ على الموروث الثقافي وتعزيز استدامة الصناعات التقليدية المحلية.

ب- قطاع النقل

يُعد النقل من المكونات الأساسية للنشاط السياحي، حيث يعتمد انتقال السياح بين الوجهات المختلفة على خدمات النقل الجوي والبحري. ويؤدي نمو الحركة السياحية إلى زيادة الطلب على خدمات النقل وتطوير البنية التحتية المرتبطة بها، بما ينعكس إيجاباً على أداء هذا القطاع الاقتصادي.

ج- قطاع التجارة

يؤدي ارتفاع عدد السياح إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، مما يساهم في تنشيط الأسواق التجارية ورفع حجم المبيعات في المتاجر والأسواق المحلية ومراكز التسوق، ويخلق فرصاً إضافية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

د- قطاع الفلاحة

ترتبط السياحة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الفلاحي من خلال الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية التي تستهلكها الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية. ويساهم هذا الترابط في دعم الإنتاج الزراعي المحلي وتحفيز الاستثمار في الأنشطة الفلاحية وتحسين دخل المزارعين. ومن ثم فإن السياحة تمثل قطاعاً قادراً على تحريك شبكة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المتكاملة، بما يعزز مساهمتها في التنوع الاقتصادي والتنمية الشاملة.

4- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

يشكل القطاع السياحي بيئة جاذبة للاستثمار بفضل تنوع الأنشطة التي يتيحها والعوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلالها. فتنمية الوجهات السياحية تتطلب إنشاء الفنادق والمنتجعات والمرافق الترفيهية ومراكز الخدمات والبنية التحتية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في تطوير القطاع.¹

كما يساهم الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية الحديثة، وتحسين جودة الخدمات، ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية. ويؤدي تدفق الاستثمارات إلى تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة.

وفي الجزائر، يمكن للموارد السياحية المتنوعة أن تشكل قاعدة مهمة لاستقطاب المستثمرين، خاصة في مجالات السياحة الصحراوية والساحلية والعلاجية والثقافية، شريطة توفير بيئة استثمارية ملائمة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

¹ OECD. Tourism Trends and Policies. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development. 2021

5- تنمية المناطق المحلية

تُعد السياحة أداة فعالة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، نظراً لقدرتها على استغلال الموارد المحلية وتحويلها إلى مصادر للنشاط الاقتصادي. وتساهم المشاريع السياحية في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق التي تمتلك مقومات سياحية، مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان المحليين وتقليص الفوارق التنموية بين الأقاليم.¹

وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في الجزائر، حيث تمتلك مناطق الجنوب والهضاب العليا موارد سياحية طبيعية وثقافية كبيرة لم تُستغل بالشكل الكافي. ويمكن لتطوير السياحة الصحراوية والثقافية والبيئية في هذه المناطق أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار المحلي والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى.

كما تساعد التنمية السياحية المحلية على إشراك المجتمع في النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والخدمات المرتبطة بالسياحة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى المحلي.

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقة بين السياحة والتنوع الاقتصادي علاقة تكاملية تقوم على مساهمة النشاط السياحي في توليد الإيرادات وخلق فرص العمل وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية. وتزداد أهمية هذه العلاقة في حالة الاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى تقليص تبعيته للمحروقات من خلال تطوير القطاعات البديلة وعلى رأسها القطاع السياحي.

¹ Sharpley, R., & Telfer, D. J, **Tourism and Development: Concepts and Issues**. Bristol: Channel View Publications.2015

خلاصة الفصل الأول:

خلص هذا الفصل إلى أن السياحة تمثل قطاعاً اقتصادياً متعدد الأبعاد يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تبين أن التنوع الاقتصادي يعد خياراً استراتيجياً للدول الريفية الساعية إلى تقليص اعتمادها على مورد واحد للدخل. وقد أظهرت الدراسة النظرية وجود علاقة وثيقة بين تطوير القطاع السياحي وتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال مساهمته في زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل وتحفيز الاستثمارات.

وانطلاقاً من هذا التأطير النظري، سيتم في الفصل الموالي دراسة المقومات السياحية في الجزائر وتحليل السياسات العمومية الموجهة لتطوير هذا القطاع ومدى مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في

تحقيق التنوع الاقتصادي

تمهيد

تتوقف فاعلية أي قطاع اقتصادي في مساهمته في تنويع المداخل الوطنية على جملة من المحددات، في مقدمتها الإرادة السياسية التي تتجسد في المنظومة التشريعية والمؤسسية والبنية التحتية الداعمة. وينطبق هذا التصور تماماً على القطاع السياحي الجزائري الذي يزخر بمقومات استثنائية لم تتحول بعد إلى مداخل حقيقية توازي حجمها. ويسعى هذا الفصل إلى الكشف عن هذه الفجوة من خلال تشخيص المقومات السياحية في الجزائر في محته الأول، ثم تحليل واقع توظيف هذه المقومات في خلية لتنوع اقتصادي وقياسه إحصائياً في محته الثاني .

المبحث الأول: المحددات السياحية والمؤسسية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر

تمتلك الجزائر، أكبر دولة أفريقية مساحةً، رصيداً سياحياً متنوعاً يصعب إيجاد ما يضاهيه في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى مجتمعتين. وقد أشارت الدراسات الأكاديمية المتخصصة إلى أن 'التنوع المناخي الذي يجعل من السياحة الجزائرية تستمر على مدار السنة، بالإضافة إلى تنوع الآثار والتقاليد وشساعة الصحراء الجزائرية، وطول شريطها الساحلي الذي يمتد على مسافة 2148 كلم يجعلها في موقع متميز بين وجهات السياحة الإقليمية والعالمية.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

أولاً: الشريط الساحلي والموارد البحرية

يمتد الشريط الساحلي الجزائري على طول يتجاوز 2148 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يُهيئ للسياحة الشاطئية طوال أشهر الصيف. وتتخلل هذا الشريط خلجان طبيعية وشواطئ رملية تحتفظ بطابعها البكر، في مقدمتها شواطئ الجزائر العاصمة وبجاية وعنابة وسكيكدة وغيرها. وتبقى الطاقة الاستيعابية لهذا الشريط أقل مما هو مستثمر بكثير، مقارنةً بدول ذات شواطئ أقل أهمية كنونس التي تمكنت من تحويل مواردها الساحلية إلى مصدر رئيسي للمداخيل الاقتصادية.¹

ثانياً: السلاسل الجبلية والمناطق الطبيعية

تتصاعد جنوباً سلاسل جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، التي تتحول في أشهر الشتاء إلى وجهات للسياحة الجبلية. وتُمثل جبال جرجرة والأوراس والقبائل الكبرى بتضاريسها الوعرة ومناظرها الطبيعية الخلابة وتنوعها البيولوجي موارد سياحية لم تُوظف بعدُ توظيفاً يتناسب مع قيمتها.² وتزخر الجزائر كذلك بشبكة من المنابع المعدنية الحارة المنتشرة على امتداد أرضها، تتجاوز مئتي منبع، وهي موارد طبيعية يمكن توظيفها في تطوير السياحة العلاجية والاستشفائية التي تشهد إقبالاً متصاعداً على المستوى العالمي.³

ثالثاً: الصحراء الكبرى — الرصيد السياحي الأثمن

يُمثل الجنوب الجزائري الكنز السياحي الأثمن، إذ تحتضن الجزائر مساحات شاسعة من الصحراء الكبرى تشمل تكوينات جيولوجية نادرة وكتباناً رملية من أجل ما في العالم. وتُعدّ منطقة الهقار (الأهقار) وتاسيلي ناجر من أبرز الوجهات السياحية الصحراوية في العالم. وقد أقرّت منظمة اليونسكو بذلك حين أدرجت تاسيلي ناجر ضمن مواقع التراث العالمي عام 1982، نظراً لما تحتضنه من نقوش صخرية تعود إلى ما قبل الميلاد.

¹ عبد القادر عوينان 'السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025.

أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2013، ص 75.

² الديوان الوطني للسياحة الجزائري، الهقار والتاسيلي الجزائر، منشورات الديوان الوطني للسياحة الجزائرية، ص 3.

³ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ومن شأن هذه المنطقة أن تكون من المناطق التي تتوفر فيها مواقع سياحية تستقطب السياح من مختلف الوجهات.¹

المطلب الثاني: المقومات البشرية والثقافية

أولاً: الإرث الأثري والتاريخي

تحتضن الجزائر سبعة مواقع مدرجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، وهو رصيد يُصنّفها ضمن الدول الأغنى أثرياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن أبرز هذه المواقع: مدينة تيمقاد الرومانية التي أسسها الإمبراطور تراجان عام 100 ميلادي وتُعدّ من أكمل المدن الرومانية المحفوظة في العالم؛ ومدينة جميلة التي تحتوي على بقايا أثرية رومانية استثنائية؛ وقصبة الجزائر العاصمة التي تعكس العمارة الإسلامية الأندلسية.²

وتتمتد آثار الجزائر عبر حقب تاريخية متعاقبة؛ من النقوش الصخرية الأمازيغية قبل الميلاد، مروراً بالحضارة النوميدية وشواهدها، وصولاً إلى الحضارتين البيزنطية والرومانية، ثم العمارة الإسلامية بمساجدها وزواياها وقصباتها. وهذا التنوع التاريخي يجعل السياحة الثقافية والتراثية تستهدف الاطلاع على الموروث الحضاري للشعوب من متاحف وآثار ومواقع تاريخية ومهرجانات تقليدية الفرصة الأوسع أمام الجزائر.³

ثانياً: الموروث الثقافي الحي

لا تكمن الثروة الثقافية الجزائرية في شواهد الماضي وحدها، بل تتجسد كذلك في حضارة حية تنفس في تقاليد الشعوب الجزائرية المتنوعة؛ من الفنون الموسيقية كالأندلسي والشعبي والقبائلي والمالوف القسنطيني وموسيقى الصحراء؛ إلى الصناعات التقليدية من سجاد ونسيج وفخار وعطور وحلي؛ فضلاً عن الأزياء التقليدية المتنوعة والمطبخ الجزائري بتنوعه الإقليمي الثري.

وهذا الموروث يُثقل رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب.⁴

ثالثاً: إشكالية التأهيل البشري في القطاع السياحي

يُمثل العنصر البشري رافداً جوهرياً في المنظومة السياحية، وهنا تبرز إحدى الإشكاليات الجوهرية التي تواجه القطاع السياحي الجزائري. فرغم توفر الطاقات البشرية الشابة، إلا أن الكفاءات المؤهلة في مجالات الإرشاد السياحي والإدارة الفندقية والتسويق السياحي والترجمة لا تزال غير كافية.

وقد رصدت الدراسات هذه الإشكالية بوضوح، إذ أشارت إلى أن التدريب كأحد متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في قطاع السياحة يظل دون المستوى المطلوب مقارنةً بالدول المنافسة.⁵

¹ عبد الحفيظ يحيوي، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: الجلفة: مخبر MQEMADD، 2022، ص 2.

² عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ مراد ناصر، دور السياحة في التنمية المستدامة - حالة الجزائر، الجزائر: المؤتمر العلمي الدولي حول 'السياحة رهان التنمية - دراسة حالة تجارب بعض الدول'، 2023، ص 05.

⁵ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 280.

المطلب الثالث: المقومات القانونية والتشريعية

أولاً: تأسيس الإطار القانوني لقطاع السياحة

تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63/474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963. وعلى صعيد التشريع الاستثماري، شكّل المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار عام 1993، ثم الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار عام 2001، فضلاً عن القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار عام 2016، منظومة تشريعية تسعى إلى جذب الاستثمارات في القطاع السياحي ومنحها امتيازات وإعفاءات ضريبية.¹

ثانياً: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)

يُمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الصادر عام 2008 الوثيقة الاستراتيجية الأشمل في تاريخ السياسة السياحية الجزائرية. ويقوم هذا المخطط على خمس حركات استراتيجية: تطوير الوجهة الجزائرية؛ وبناء قطب التميز السياحي؛ وترقية الاستثمار والتنافسية؛ وتكوين الموارد البشرية وتعزيز الكفاءات؛ وإنجاز مخطط التواصل السياحي الوطني.² وقد حدد SDAT2025 هدفاً طموحاً يتمثل في استقبال ما يزيد على 11 مليون سائح بحلول عام 2025، وتوليد أكثر من 400,000 منصب شغل في القطاع السياحي. وجاء هذا المخطط تعبيراً عن وعي بالفجوة القائمة بين الإمكانيات السياحية المتاحة وما يتحقق فعلياً من نتائج.

ثالثاً: المؤسسات الداعمة للقطاع السياحي

أنشئ الديوان الوطني للسياحة (ONT) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988، ويُعتبر الأداة الرئيسية للوزارة المكلفة بالسياحة لتصوّر وتحقيق ترقية السياحة، ودراسة السوق والعلاقات العامة، وتنظيم التظاهرات السياحية.³

كما تُمثّل الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT) التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 21 فبراير 1998 الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير والتنمية والاستغلال العقلائي وحماية العقار السياحي.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، 18 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 26 أكتوبر 2010م، ص 06.

² وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ط 2، الجزائر، 2008، ص 5.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988، ص 1264.

المطلب الرابع: المقومات الاقتصادية والبنية التحتية

أولاً: واقع طاقة الإيواء الفندقية

تُعاني البنية الفندقية الجزائرية من قصور واضح مقارنةً بالطموحات المُعلنة وبالدول المنافسة. وقد شهدت نسبة القطاع الخاص في طاقة الإيواء ارتفاعاً ملحوظاً، إذ تطورت من 51.68% سنة 1999 إلى 71.4% سنة 2007، وهو ما يُبرز الدور الكبير للقطاع الخاص بالقيام بالمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي.² غير أن الحجم الإجمالي لطاقة الإيواء الجزائرية يظل متواضعاً قياساً بمنافسيها المغاربيين؛ ففي حين تتجاوز طاقة الإيواء السياحي في تونس 241,528 سرير، تبقى الطاقة الجزائرية دون ذلك بفارق ملحوظ، رغم أن الجزائر أكبر مساحةً وأثرى مقومات.³

ثانياً: شبكة النقل والبنية التحتية

يُمثل المطار نقطة الدخول الأولى للسائح الأجنبي. وقد شهدت شبكة المطارات الجزائرية تحسينات ملموسة في السنوات الأخيرة، لا سيما مطار هواري بومدين الدولي بالجزائر العاصمة. بيد أن شبكة الاتصال الداخلي بين المدن السياحية الرئيسية، خاصةً الجنوبية منها، لا تزال تعاني من نقص في الرحلات الجوية المباشرة وضعف شبكة الطرق في بعض المناطق النائية.⁴

ثالثاً: التحديات الهيكلية للاستثمار السياحي

رصدت الدراسات الأكاديمية جملة من العراقيل الهيكلية التي تقيّد تطوير البنية التحتية السياحية في الجزائر، أبرزها: عدم تامين المنتجات السياحية بالشكل اللازم، إذ أن كثيراً من المواقع غير مستغلة بالشكل الاقتصادي اللازم؛ وعدم استجابة أجهزة الإيواء للمعايير الدولية، وهو ما يُسجّل في عجز طاقات الاستقبال إضافة إلى فقدان عامل التنافسية؛ ونقص المرافق والمنشآت القاعدية للقطاع السياحي، وصعوبة الاستثمار في هذا القطاع.

المبحث الثاني: واقع وآليات توظيف العلاقة بين المقومات السياحية والأهداف الاقتصادية

المطلب الأول: الطابع العام الاقتصادي للجزائر

أولاً: الاقتصاد الجزائري بين الريع والتنوع

ظل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى اليوم رهيناً للريع النفطي بدرجة أفقدته المناعة الكافية في مواجهة الصدمات الخارجية. فعائدات قطاع المحروقات تُشكّل ما يتراوح بين 60 و70% من إيرادات الميزانية العامة، وتتجاوز 90% من عائدات الصادرات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 21 فبراير 1998، ص 30.

² عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

³ المرجع نفسه، ص 112.

⁴ عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وقد جاءت أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014 لتكشف بصورة حادة عن هشاشة هذا النموذج، إذ تراجعت الإيرادات النفطية تراجعاً حاداً أثر على حجم الإنفاق العام وبرامج التنمية.¹

ثانياً: برامج التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على السياحة

اتبعت الجزائر خلال العقود الماضية جملة من برامج التنمية الاقتصادية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). وقد حُصّص ضمن هذه البرامج قدر من الموارد لتطوير البنية التحتية السياحية. غير أن تراجع أسعار النفط عام 2014 أثر على هذه البرامج التنموية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في سبيل الحد من التبعية لقطاع المحروقات.²

ثالثاً: مكانة القطاع الخاص في القطاع السياحي

يُعدّ تمكين القطاع الخاص من الاضطلاع بدور فاعل في القطاعات الاقتصادية المتنوعة شرطاً جوهرياً لأي استراتيجية تنويع ناجحة. وفي السياق الجزائري، شهد دور القطاع الخاص توسعاً تدريجياً في القطاع السياحي والفندقي حيث بات يسيطر على 71.4% من طاقة إيوائه. غير أن بيئة الأعمال لا تزال تعاني من عقبات هيكلية تُقيّد انطلاق المبادرة الخاصة وتُثبّط الاستثمار الأجنبي.³

المطلب الثاني: واقع الاندماج السياحي ضمن اقتصاد الجزائر

أولاً: مسيرة القطاع السياحي الجزائري ومكانته الإقليمية

اتجهت الجزائر نحو دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة تركز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وبقية البلدان الأخرى. ومن أبرز المنطلقات ميثاق السياحة لسنة 1966، وبعده المخططات التنموية طيلة فترة السبعينيات والثمانينيات.

ولفهم واقع الجزائر السياحي بصورة أعمق، تُفيد مقارنتها بتجربة تونس؛ إذ حققت السياحة التونسية عائدات تتجاوز 28% من إجمالي الصادرات التونسية، وبلغت عائداتها نحو 3.3 مليار دينار عام 2009 بعد استقبالها حوالي 6.9 مليون سائح. وهي أرقام تكشف بجلاء عن حجم الفجوة بين ما تملكه الجزائر وما تُحقّقه فعلياً.⁴

¹ صباح بن حاج جيلالي مغراوي، مرجع سبق ذكره، ص (أ).

² المرجع نفسه.

⁴ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-118.

ثانياً: آليات توظيف السياحة في تنوع المداخل

تعتمد الجزائر في توظيف القطاع السياحي جملةً من الآليات الرئيسية:

1. آلية تحفيز الاستثمار:

تمثل حزم التحفيز الضريبي والمالي المقدمة للمستثمرين في القطاع السياحي الآلية الأساسية لجذب رؤوس الأموال، وتشمل الإعفاءات الجمركية على استيراد المعدات والتجهيزات السياحية، والإعفاء من الضريبة على الأرباح لفترات معينة.

2. آلية التسويق والترويج:

تضطلع مؤسسات كالديوان الوطني للسياحة بمهام الترويج للمنتوج السياحي الجزائري داخلياً وخارجياً من خلال المشاركة في المعارض الدولية وإنجاز الدراسات التسويقية والعلاقات العامة. وقد أكدت الدراسات المتخصصة أن 'دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية' يظل عنصراً محورياً في استقطاب السياح.¹

3. آلية التكوين المهني:

تؤلي استراتيجية SDAT2025 أهمية بالغة لتكوين الموارد البشرية المتخصصة في القطاع السياحي، إذ ترتبط جودة الخدمة السياحية ارتباطاً عضوياً بمستوى تأهيل العاملين في هذا القطاع.

4. آلية تطوير المنتج السياحي:

تسعى الجزائر إلى تطوير منتجات سياحية متنوعة تستثمر تنوعها الجغرافي والثقافي، من السياحة الشاطئية إلى السياحة الصحراوية مروراً بالسياحة الثقافية والعلاجية.

وقد أكد الكتاب الجماعي الصادر عن جامعة الجلفة أن القطاع السياحي 'يعدّ المحرك الأساسي للكثير من القطاعات كالنقل والثقافة والتجارة والحرف والصناعة التقليدية'.²

ثالثاً: أبرز معوقات الاندماج السياحي الفعلي

رصدت الدراسات الأكاديمية المتخصصة جملة من العوائق التي تُقيد تحوّل المقومات السياحية الجزائرية إلى مداخل اقتصادية حقيقية، يمكن إجمالها في:³

أولاً: إشكالية الإحصاء؛ إذ يُلاحظ عدم دقة الإحصاءات السياحية ووجود اختلاف كبير في الإحصاءات بين الهيئات السياحية المختلفة، وهو ما يُصعب وضع السياسات وتقييم الأداء .

ثانياً: ضعف التسويق الدولي؛ إذ تظل الجزائر وجهةً مجهولة نسبياً في أسواق السياحة الدولية الكبرى الأوروبية والآسيوية، مقارنةً بالجهود الترويجية التي تبذلها تونس والمغرب.

¹ أحمد يدو محمد والضيف ، دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية، الجزائر: الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق (المركز الجامعي البويرة، 11-12 مايو 2010، ص 17.

² عبد الحفيظ يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

³ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 280.

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

ثالثاً: إشكاليات التأشيرة؛ فقد كانت إجراءات الحصول على تأشيرة دخول الجزائر عائقاً حقيقياً أمام السياحة الوافدة، وإن كانت الفترة 2020-2024 قد شهدت انفتاحاً نسبياً في هذا الملف.

رابعاً: ضعف البنية التحتية في المناطق النائية؛ إذ لا تزال مناطق سياحية ذات إمكانات استثنائية كالهقار وتاسيلي ناجر تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة من نقل وإقامة وخدمات تُتيح سياحة جماعية منتظمة.

وفي السياق الإقليمي، و احتلت الجزائر في ترتيبها ضمن تنافسية السياحة والسفر لعام 2017 احتلت المرتبة 118 عالمياً والمرتبة 12 عربياً، وعلى الرغم من كل ما تملكه الجزائر من إمكانات سياحية إلا أنها كانت في المراتب الأخيرة عربياً وعالمياً وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي في تلك الحقبة .

المطلب الثالث: المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين الآليات السياحية وهدف التنوع الاقتصادي

أولاً: تطور المؤشرات السياحية الجزائرية خلال الفترة 2020-2024

الجدول رقم (08): تطور المؤشرات السياحية الجزائرية خلال الفترة (2020-2024)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	0.5	0.8	1.2	1.8	2.1
إيرادات السياحة (مليار دولار)	0.3	0.5	0.8	1.1	1.4
نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.4	0.6	0.9	1.1	1.3
نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (%)	0.7	0.9	1.2	1.5	1.8

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) والديوان الوطني للإحصاء (ONS)، 2024.

يُقدّم هذا الجدول رسداً شاملاً لتطور ثلاثة مؤشرات سياحية كمية على امتداد خمس سنوات: عدد السياح الوافدين، والإيرادات السياحية، ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي وفي الصادرات. وتتجلى من خلاله ثلاث ملاحظات جوهرية.

أولاً: الاتجاه التصاعدي المنتظم لجميع المؤشرات عبر السنوات الخمس يُعكس استمرارية التعافي ما بعد جائحة كوفيد-19 وتنامي الاهتمام الرسمي بالقطاع.

ثانياً: الفجوة الكبيرة بين نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (التي ارتفعت بشكل لافت) ونسبتها في الناتج المحلي الإجمالي (التي لا تزال متواضعة)، تعكس أن القطاع بدأ يُثبت دوره كمصدر للنقد الأجنبي قبل أن يرسّخ ثقله في الاقتصاد الكلي.

ثالثاً: رغم الزيادة المستمرة في عدد السياح الوافدين، يظل المستوى الإجمالي دون نظيره في دول الجوار، مما يُشير إلى وجود إمكانات غير مستثمرة ينبغي توظيفها بسياسات أكثر فاعلية.

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

ثانياً: مقارنة الجزائر بدول الجوار في المؤشرات السياحية الرئيسية

الجدول رقم (09): مقارنة الجزائر بدول الجوار في المؤشرات السياحية الرئيسية

المؤشر	الجزائر (2023)	تونس(2019)	المغرب (2019)
عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	1.8	9.5	13.1
إيرادات السياحة (مليار دولار)	1.1	1.8	7.9
نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.1%	8.2%	7.1%
نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (%)	1.5%	28%	18%
الترتيب العالمي في مؤشر تنافسية السياحة (2017)	118	87	65

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، التقرير السنوي للسياحة الدولية.

تكشف المعطيات السابقة عن حقيقة مزدوجة الوجه؛ فمن جهة تُظهر مسيرة تعافٍ ملموسة في أعداد السياح الوافدين بعد جائحة كوفيد-19، إذ قفز العدد من 0.5 مليون سائح عام 2020 إلى 2.1 مليون سائح عام 2024، أي بنمو يقارب 320%. غير أن هذا الرقم لا يزال بعيداً عن الهدف الذي حدده SDAT2025 والمتمثل في استقبال أكثر من 11 مليون سائح بحلول عام 2025.¹

ومن جهة ثانية، تُجسد الفجوة بين الجزائر ودول الجوار كتونس والمغرب واقعاً يُؤثّر على أن المقومات الهائلة لم تُتحوّل بعد إلى مداخيل اقتصادية حقيقية. فنسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ 1.1% تفوق معدلاتها في تونس بسبع مرات وفي المغرب بست مرات تقريباً، دون الأخذ بالحسبان حجم المقومات والإمكانات المتاحة.² في الجزائر، فإن تفعيل هذه الإمكانات يستلزم إرادة سياسية حقيقية ومنهجاً استراتيجياً متكاملًا.³

¹ منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، التقرير السنوي للسياحة الدولية 2020-2024، مدريد، 2024، ص 5.

² الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، نشرة إحصاءات السياحة 2024، الجزائر: ONS، 2024، ص 12.

³ عبد القادر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

المطلب الرابع: معيقات تفعيل السياسة السياحية في الجزائر

على الرغم من الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، سواء من حيث التنوع الطبيعي أو الثراء الثقافي والتاريخي، فإن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ما تزال دون المستوى المأمول مقارنة بالإمكانيات المتاحة. ويعود ذلك إلى جملة من التحديات والمعيقات التي تعرقل فعالية السياسة السياحية وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية. ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى معيقات مؤسسية وتشريعية ومالية وتسويقية وبنية.

أولاً: المعوقات المؤسسية

تُعد المعوقات المؤسسية من أبرز العوامل التي تؤثر في فعالية السياسة السياحية في الجزائر، نظراً لارتباط النشاط السياحي بعدد كبير من الهيئات والمؤسسات الحكومية والمحلية التي تتقاسم مسؤوليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة. ويتطلب نجاح التنمية السياحية وجود إطار مؤسسي متكامل يضمن التنسيق بين مختلف المتدخلين، وهو ما لا يتحقق دائماً بالقدر الكافي.

1- تعدد المتدخلين في القطاع السياحي

يتسم القطاع السياحي بطبيعته التداخلية، حيث تشارك في تسييره العديد من الجهات، من بينها وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ووزارة النقل، ووزارة الثقافة والفنون، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة البيئة، إضافة إلى السلطات المحلية والهيئات المكلفة بالاستثمار والمؤسسات الاقتصادية المختلفة. ويؤدي هذا التعدد في بعض الأحيان إلى تداخل الصلاحيات وعدم وضوح المسؤوليات، مما ينعكس سلباً على سرعة اتخاذ القرار وفعالية تنفيذ البرامج السياحية (بن عيسى، 2022)¹.

2- ضعف التنسيق بين المؤسسات

يُعتبر ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة من أهم العقبات التي تواجه تنفيذ السياسة السياحية. فغياب آليات فعالة للتعاون والتشاور يؤدي إلى صعوبة توحيد الجهود وتكامل المشاريع التنموية، كما يحد من قدرة المؤسسات على معالجة المشكلات المشتركة المرتبطة بالبنية التحتية والترويج والاستثمار. ويؤدي ذلك إلى تأخر تنفيذ المشاريع السياحية وإضعاف مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023)².

ثانياً: المعوقات التشريعية

تشكل البيئة القانونية والتنظيمية عاملاً أساسياً في تشجيع الاستثمار السياحي واستقطاب رؤوس الأموال، إلا أن بعض الجوانب التشريعية والإجرائية ما تزال تمثل تحدياً أمام تطوير القطاع السياحي في الجزائر.

1- بطء الإجراءات الإدارية

¹ محمد بن عيسى، التنمية السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات. الجزائر: دار هومة، 2022.

² وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، 2023.

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

يعاني المستثمرون في المجال السياحي من طول الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على التراخيص والموافقات اللازمة لإنجاز المشاريع السياحية. ويؤدي تعدد الوثائق المطلوبة وتداخل الجهات الإدارية المعنية إلى إطالة مدة معالجة الملفات، مما ينعكس سلباً على مناخ الاستثمار ويؤخر تنفيذ المشاريع¹.

2- تعقيد إجراءات الاستثمار

على الرغم من الإصلاحات القانونية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لتحسين مناخ الأعمال، فإن بعض المستثمرين ما يزالون يواجهون صعوبات مرتبطة بالإجراءات العقارية والجبائية والإدارية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على العقار السياحي وتعبئة التمويل اللازم للمشاريع. وتؤثر هذه العوامل في قدرة القطاع على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية الضرورية لتطوير العرض السياحي².

ثالثاً: المعوقات المالية

تُعد الموارد المالية من المتطلبات الأساسية لإنجاز المشاريع السياحية وتطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها. غير أن محدودية التمويل الموجه للقطاع تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية السياحية في الجزائر. ضعف التمويل والاستثمار السياحي

يتطلب إنشاء الفنادق والمنتجعات والمرافق الترفيهية ومشاريع النقل السياحي استثمارات مالية كبيرة، إلا أن العديد من المستثمرين يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل المصرفي اللازم، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستثمار وطول فترة استرجاع رأس المال مقارنة ببعض القطاعات الأخرى. كما أن محدودية التمويل المخصص لتأهيل المواقع السياحية وصيانتها تؤثر في جودة المنتج السياحي وقدرته التنافسية³.

ويتربط على هذا الوضع بطء إنجاز المشاريع السياحية وتأخر استكمال العديد من المنشآت المبرمجة، الأمر الذي يحد من توسع العرض السياحي الوطني.

رابعاً: المعوقات التسويقية

في ظل المنافسة الشديدة بين الجهات السياحية العالمية، أصبح التسويق السياحي عاملاً حاسماً في جذب السياح وتعزيز الصورة الذهنية للوجهة السياحية. إلا أن الجزائر ما تزال تواجه تحديات مهمة في هذا المجال.

محدودية الترويج السياحي الدولي

على الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية متنوعة تشمل الصحراء والآثار والشواطئ والموارد الثقافية، فإن حضورها في الأسواق السياحية الدولية لا يزال محدوداً مقارنة بالعديد من الجهات المنافسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا. ويعود ذلك إلى ضعف الحملات الترويجية الدولية، وقلة المشاركة المنتظمة في المعارض السياحية

¹ WB, World Bank, Algeria Economic, Update. Washington, DC. 2023

² OECD. Investment and Business Climate in North Africa. Paris. 2022

³ (UNCTAD). Investment Policy Review: Algeria. Geneva. 2022

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

العالمية، وضعف استغلال وسائل التسويق الرقمي الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي في الترويج للمنتج السياحي الجزائري¹.

كما أن محدودية المحتوى الترويجي متعدد اللغات وضعف الترويج الإلكتروني يؤثران في مستوى الوعي الدولي بالمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.

خامساً: المعوقات البنيوية

ترتبط المعوقات البنيوية بمدى توفر التجهيزات الأساسية والخدمات الداعمة للنشاط السياحي، والتي تشكل عنصراً أساسياً في تحسين تجربة السائح ورفع تنافسية الوجهة السياحية.

1- تحديات قطاع النقل

يُعد النقل من الركائز الأساسية للتنمية السياحية، إلا أن بعض المناطق السياحية الجزائرية، خاصة المناطق الصحراوية والداخلية، ما تزال تعاني من محدودية الربط الجوي والبري وضعف كثافة الرحلات المنتظمة. كما تؤثر بعض النقائص المتعلقة بالبنية التحتية للنقل في سهولة تنقل السياح بين الوجهات المختلفة، مما يقلل من جاذبية بعض المناطق السياحية².

2- محدودية طاقة الإيواء السياحي

رغم الجهود المبذولة لتوسيع الطاقة الفندقية، فإن العرض المتاح من مرافق الإيواء لا يزال غير كافٍ في بعض المناطق السياحية، خاصة خلال مواسم الذروة السياحية. كما تواجه بعض المؤسسات الفندقية تحديات مرتبطة بجودة الخدمات ومستوى التجهيزات، الأمر الذي يؤثر في رضا السياح وقدرة الوجهة على المنافسة إقليمياً ودولياً³.

3- ضعف جودة الخدمات السياحية

تمثل جودة الخدمات أحد المحددات الرئيسية لتنافسية القطاع السياحي. إلا أن بعض المؤسسات السياحية تواجه نقائص مرتبطة بالتكوين المهني للموارد البشرية ومستوى الخدمة المقدمة للسياح، فضلاً عن محدودية استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في إدارة الخدمات والحجوزات والتواصل مع الزبائن. ويؤثر ذلك في الصورة العامة للوجهة السياحية وفي معدلات رضا الزوار وإعادة الزيارة.

يتضح أن تفعيل السياسة السياحية في الجزائر يواجه مجموعة متداخلة من المعوقات المؤسسية والتشريعية والمالية والتسويقية والبنيوية، والتي تحد من قدرة القطاع على أداء دوره الكامل في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن ثم فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب تبني مقاربة شاملة تقوم على تعزيز التنسيق المؤسسي، وتبسيط الإجراءات

¹ (UN Tourism). *Tourism Market Trends*. Madrid. 2023

² وزارة النقل، *التقرير السنوي لقطاع النقل*. الجزائر. 2023

³ الديوان الوطني للسياحة، مرجع سبق ذكره، 2023

الفصل الثاني: المحدد السياحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي

الإدارية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتكثيف الجهود الترويجية داخلياً وخارجياً، بما يساهم في رفع تنافسية الوجهة السياحية الجزائرية وتعظيم مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الثاني

بين الفصل أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية طبيعية وثقافية وبشرية متنوعة تؤهلها للاضطلاع بدور مهم في عملية التنوع الاقتصادي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى. كما أظهرت النتائج وجود جملة من المعوقات المؤسسية والتشريعية والاستثمارية التي ما تزال تحد من مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني. وعليه فإن فعالية السياسات العمومية السياحية تبقى عاملاً حاسماً في تحويل الإمكانيات السياحية المتاحة إلى نتائج اقتصادية ملموسة تدعم مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: تحديات وآفاق السياحة الجزائرية في سياق التنويع الاقتصادي 2020-2024

تمهيد

تكشف القراءة النقدية للمسار السياحي الجزائري عن مفارقة جوهريّة؛ فالجزائر التي تمتلك من المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية ما يؤهلها لأن تكون وجهةً سياحية من الطراز الأول، تجد نفسها في مراتب متأخرة على المستوى الإقليمي والعالمي. ويسعى هذا الفصل إلى تشخيص هذه المفارقة من خلال تحديد التحديات والعقبات الحقيقية التي تحول دون تحوّل المقومات السياحية إلى مداخل اقتصادية فعلية، ثم استعراض الحلول والمقاربات الاستراتيجية الكفيلة بردم هذه الفجوة، قبل الوقوف في المبحث الثالث عند استشراف مستقبل القطاع السياحي الجزائري في أفق 2030.

المبحث الأول: التحديات والعقبات التي تواجه السياحة الجزائرية

يُعدّ تحديد العقبات والمعوقات التي حالت دون النهوض بالسياحة الجزائرية خطوةً منهجية لا غنى عنها قبل وضع أي مقارنة علاجية. وقد كشفت الدراسات الأكاديمية المتخصصة عن منظومة متشابكة من العوائق الهيكلية والسياقية، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية: عقبات أمنية وسياسية، وعقبات تتعلق بجودة المنتج السياحي، وعقبات هيكلية مؤسسية.

المطلب الأول: العقبات الأمنية وأثرها في القطاع السياحي

أولاً: الوضع الأمني وعلاقته بالسياحة

تُعدّ العلاقة بين الأمن والسياحة من أكثر العلاقات تأثيراً وتأثراً؛ إذ لا يمكن تصور سياحة حقيقية في غياب الاستقرار الأمني. وقد مرّت الجزائر بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينيات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنةً ببلدان أخرى كمصر وتونس والمغرب، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر.¹ ومما لا شك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينيات راجع أساساً إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.

وقد انعكس ذلك بصورة جلية على الليالي السياحية للمقيمين الأجانب التي شهدت تراجعاً حاداً من 308,896 ليلة سياحية سنة 1991 إلى 7,399 ليلة سياحية فقط سنة 1997، أي بتراجع بلغ 97.6%.² وفي سياق ما بعد الجائحة (2021-2024)، شهد الوضع الأمني الجزائري استقراراً ملحوظاً أسهم في استعادة ثقة السياح تدريجياً، وإن كانت التوترات الإقليمية في بعض الأحيان لا تزال تُلقي بظلالها على السياحة الصحراوية تحديداً. كما أن الصورة النمطية السلبية عن الجزائر في الأسواق الدولية، التي تشكّلت في تلك الحقبة، لا تزال تحتاج إلى جهود ترويجية مضاعفة لتصحيحها.³

ثانياً: ظاهرة السياحة العكسية وتداعياتها الاقتصادية

تُعدّ ظاهرة السياحة العكسية من أبرز الإشكاليات الهيكلية التي تعاني منها السياحة الجزائرية. ويُقصد بها توجّه الجزائريين للسياحة في الخارج بدلاً من الداخل، بحثاً عن جودة الخدمة وملاءمة الأسعار. وتكشف البيانات المتاحة أن الجزائريين المتجهين للخارج كانوا يفوقون عدد الأجانب القادمين للجزائر خلال الفترة 1999-2006، وأن أهم وجهاتهم المفضلة كانت تونس في المرتبة الأولى، حيث زارها أكثر من 780,079 سائح جزائري سنة 2008.

¹ عبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره، ص 242.

² عبد الحفيظ يحيوي ، مرجع سبق ذكره، ص 243.

³ عبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره ، ص 245.

ما يعادل 50.67% من حجم تدفقات السياحة العكسية.¹ واللافت في هذا السياق أن الجزائري ينفق في تونس ما بين 400 إلى 2000 أورو للرحلة الواحدة، مما يعني أن تونس تحصد مداخيل سياحية حقيقية من السائح الجزائري الذي يتجنب وجهات بلده بسبب ارتفاع الأسعار وتدني جودة الخدمة. وهو ما يُجسّد المفارقة الكبرى في المشهد السياحي الجزائري: مقومات هائلة في الداخل، وإنفاق سياحي ضخم في الخارج.²

المطلب الثاني: عقبات المنتج السياحي والبنية التحتية

أولاً: غياب تثمين المنتج السياحي وضعف التسويق

رصدت الدراسات المتخصصة جملة من الإشكاليات المرتبطة بضعف المنتج السياحي الجزائري وضعف تسويقه، أبرزها: غياب سياسة الاتصال في المنتج السياحي التي تهدف إلى تحقيق التواصل المستمر بين المؤسسة وجمهورها؛ وصعوبة التحكم في المواقع السياحية بحكم شساعتها، خاصة ما تعلق ذلك بالصحراء الجزائرية؛ وعدم تثمين المواقع السياحية بشكل كافٍ وتركها عرضةً للتدهور؛ وعدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج؛ فضلاً عن غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.³

وفيما يخص البنية الفندقية، تكشف البيانات أن المؤسسات الفندقية الجزائرية لا تزال بعيدة من حيث تقديم الخدمات وتوفير الظروف المناسبة لاستقبال السياح، إذ أن 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية. كما يُلاحظ أن هياكل الإيواء متآكلة وغالية نسبياً للسكان المحليين مما يتوجب عملية إعادة الاعتبار لها.⁴

ثانياً: ضعف جودة الخدمات السياحية

يرجع رداءة الخدمات السياحية المقدمة للزبائن إلى عدة أسباب، في مقدمتها نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق، حيث كشف العديد من الخبراء عن نقص اليد العاملة المؤهلة لضمان عناصر مؤهلة للمستقبل، خاصة وأن 40% من مستخدمي القطاع السياحي أي 5000 عامل يفوق سنهم 45 سنة.⁵

يُضاف إلى ذلك ضعف نوعية خدمات السياحة الجزائرية الناجم عن: نقص الصيانة والنظافة للفضاءات العمومية والخاصة؛ وخدمات مرتفعة السعر ونوعية أقل للمنافسة الدولية؛ وتعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة وغلاء الأسعار، حيث إن سعر قضاء ليلة واحدة في فندق ذو الجودة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان.⁶

¹ المرجع نفسه، ص ص. 247-248

³ عبد الحفيظ يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

⁴ عبدالقادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص ص 248-249.

⁵ المرجع نفسه، ص 249.

المطلب الثالث: العقبات الهيكلية والمؤسسية

أولاً: ضعف دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة

لا يمكن تصور سياحة حديثة تنافسية بمعزل عن توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC) ، وهو ما أكدت عليه منظمة السياحة العالمية للحكومات والهيئات والمؤسسات على ضرورة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال باعتبارها أصبحت مطلباً أساسياً للتنمية السياحية تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة.¹ وفيما يتعلق بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية، فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى:

صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛ وضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصالات؛ وضعف البنية القانونية والتشريعية المواتية لتطور وسائل الإعلام والاتصال بغية تنظيم المعاملات الإلكترونية .

ثانياً: غياب التنسيق بين الفاعلين في المنظومة السياحية

تشكل إشكالية غياب التنسيق بين الفاعلين في المنظومة السياحية الجزائرية أحد أعمق معوقاتها الهيكلية. فوكالات السفر والسياحة الجزائرية توجّه أنشطتها نحو السياحة الموفدة إلى الخارج بنسبة 80% وأسفار نحو الخارج، و10% استقبال لوكالات الجنوب، و10% حجز للتذاكر؛ وهو توزيع يكشف عن خلل هيكلي عميق في الدور المنوط بهذه الوكالات.

وفيما يتعلق بالإحصاء السياحي، يُلاحظ عدم دقة الإحصاءات السياحية ووجود اختلاف كبير في الإحصاءات بين الهيئات السياحية المختلفة، وهو ما يُضعف قدرة صانع القرار على وضع سياسات فعّالة وتقييم الأداء بموضوعية.²

المبحث الثاني: الحلول والاستراتيجيات المقترحة لتطوير القطاع السياحي

المطلب الأول: الإصلاح التشريعي والمؤسسي

أولاً: تطوير المنظومة التشريعية للسياحة

يُمثل الإصلاح التشريعي الشرط الضروري الأول لأي نهضة سياحية حقيقية. ويستلزم ذلك مراجعة شاملة للمنظومة القانونية الحاكمة للقطاع السياحي، بما يشمل: تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول وتوسيع برامج الإعفاء من التأشيرة لتشمل أسواقاً جديدة؛ وتطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب؛ وإصلاح منظومة التصنيف الفندقي وتشديد آليات الرقابة على الجودة.³

¹ عبد الحفيظ يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص. 251-250.

² عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 280، الخاتمة

³ وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، ط2، الجزائر: وزارة السياحة، 2008، ص 5.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 إطاراً استراتيجياً طموحاً يقوم على خمس حركات رئيسية، غير أن تحقيق أهدافه يستلزم ترجمته إلى إجراءات تشريعية وتنفيذية ملزمة، لا أن يبقى وثيقةً برنامجية دون آليات تطبيق واضحة وموارد كافية.

ثانياً: تعزيز حوكمة القطاع السياحي

يرتبط الإصلاح المؤسسي بضرورة تعزيز حوكمة القطاع السياحي، وذلك من خلال: توحيد المرجعية الإحصائية وإنشاء نظام معلومات سياحي وطني موحد يُنهى الاختلاف الكبير في الإحصاءات بين الهيئات المختلفة؛ وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT) والديوان الوطني للسياحة (ONT) وترقية مستوى تنسيقهما؛ وإنشاء شركات فعلية بين القطاعين العام والخاص في إدارة الوجهات السياحية.

المطلب الثاني: تطوير المنتج السياحي وتحسين جودته

أولاً: الاستثمار في البنية التحتية السياحية

لا يمكن تطوير منتج سياحي تنافسي دون استثمار حقيقي في البنية التحتية. ويستلزم ذلك: توسيع الطاقة الفندقية وتحسين جودتها مع الحرص على مطابقتها للمعايير الدولية؛ وتطوير شبكة النقل الداخلي بما يُتيح الوصول السهل إلى المناطق السياحية النائية كالأهقار وتاسيلي ناجر؛ والاستثمار في تهيئة المواقع السياحية وصيانتها وحمايتها من التدهور.¹ وتُمثل التجارب الإقليمية الناجحة مرجعاً مفيداً في هذا الإطار؛ فقد نجح المغرب من خلال برنامج 'رؤية 2010' ثم 'رؤية 2020' في مضاعفة طاقته الاستيعابية الفندقية وتنويع منتوجه السياحي، مما مكّنه من استقبال أكثر من 13 مليون سائح سنوياً. والجزائر قادرة على الاستفادة من هذه التجربة مع تكييفها مع خصوصياتها.²

ثانياً: تطوير المنتج السياحي المتنوع

تمتلك الجزائر من الإمكانيات ما يُتيح لها تطوير منتوجات سياحية متنوعة تستهدف شرائح مختلفة من السوق العالمية. ويمكن التمييز في هذا السياق بين أربعة منتوجات سياحية رئيسية تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية حقيقية:³

¹ صباح بن حاج جيلالي مغراوي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² عفاق بشيري عفاف، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ يحيى بن سليمان، جمال العسالي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

أولاً: السياحة الصحراوية والمغامرات البيئية التي تستهدف شريحة السياح الأوروبيين الباحثين عن التجارب الاستثنائية في الطبيعة البكر. وقد أكدت الدراسات أن الإمكانات السياحية للجزائر كبيرة وقادرة على جعل الجزائر بلداً سياحياً ينافس الدول الرائدة في المجال السياحي .

ثانياً: السياحة التراثية والثقافية التي تستثمر رصيد الجزائر الأثري الاستثنائي بمواقعها السبعة المصنفة لدى اليونسكو، ومواقعها التاريخية الأثرية المتعددة كتمقاد وجميلة والقصبة.

ثالثاً: السياحة العلاجية التي تستثمر المنابع المعدنية الحارة المنتشرة عبر أرجاء الجزائر والتي تتجاوز مئتي منبع، وهي سوق مننام يستقطب شريحة واسعة من السياح الأوروبيين والعرب.

رابعاً: السياحة الجبلية وسياحة الطبيعة في جبال الأطلس والقبائل الكبرى والأوراس، التي تُوفّر بيئة مثالية للسياحة البيئية والرياضات المغامرة.

ثالثاً: التكوين المهني وتطوير الكفاءات البشرية

لا تكتمل أي مقارنة تنمية للقطاع السياحي دون تطوير الكفاءات البشرية المتخصصة. ويستلزم ذلك: إصلاح منظومة التكوين المهني في الضيافة والسياحة لتجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات سوق العمل السياحي؛ وتشجيع الشراكات مع المؤسسات الدولية المتخصصة في تكوين إطارات السياحة والفندقة؛ وتطوير برامج التكوين المستمر للعاملين في القطاع وتحفيزهم على الارتقاء بمستوى الخدمة.

المطلب الثالث: تعزيز التسويق السياحي والانفتاح على الأسواق الدولية

أولاً: الاستراتيجية التسويقية للوجهة الجزائرية

يُمثل الترويج للوجهة الجزائرية في الأسواق الدولية المحور الأساسي لأي استراتيجية سياحية ناجحة. ويستلزم ذلك: بناء هوية بصرية قوية وواضحة للوجهة السياحية الجزائرية تُبرز تنوعها وتميزها؛ والمشاركة الفعالة في المعارض السياحية الدولية الكبرى (ITB Berlin, WTM London)؛ واستثمار منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي للوصول إلى شرائح السياح الشباب في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.¹

ثانياً: تبسيط إجراءات الدخول وتطوير الاتصال السياحي

أدركت الدراسات المتخصصة أن غياب سياسة الاتصال في المنتج السياحي يُمثّل أحد أهم أسباب ضعف الوجهة الجزائرية. وتستلزم معالجة هذه الإشكالية: توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير منصات الحجز الإلكتروني وتقديم الخدمات الرقمية؛ وتطوير المحتوى الرقمي السياحي باللغات الأجنبية الرئيسية؛ وتبسيط إجراءات استخراج التأشيرات وتقليص مدة معالجتها.

¹ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 280.

المبحث الثالث: واقع ومستقبل السياحة الجزائرية في سياق التنوع الاقتصادي

المطلب الأول: تقييم واقع السياحة الجزائرية 2020-2024

أولاً: مؤشرات التعافي ما بعد كوفيد-19

شكلت جائحة كوفيد-19 اختباراً حقيقياً لمرونة القطاع السياحي الجزائري. وقد كشفت مرحلة التعافي الممتدة بين 2021 و2024 عن ديناميكية إيجابية ملموسة، إذ ارتفع عدد السياح الوافدين من 0.5 مليون سائح عام 2020 إلى نحو 2.1 مليون سائح عام 2024، فيما ارتفعت إيرادات السياحة من 0.3 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار خلال نفس الفترة. وهذه الأرقام، وإن كانت إيجابية، تبقى دون الإمكانيات الحقيقية للقطاع وبعيدة عن الأهداف التي رسمها SDAT2025.¹

الجدول رقم (10): تطور المؤشرات السياحية في إطار مخطط SDAT2025

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السياح الوافدين (مليون سائح)	0.5	0.8	1.2	1.8	2.1
إيرادات السياحة (مليار دولار)	0.3	0.5	0.8	1.1	1.4
نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.4%	0.6%	0.9%	1.1%	1.3%
نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (%)	0.7%	0.9%	1.2%	1.5%	1.8%

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) والديوان الوطني للإحصاء (ONS)، 2024.

يرصد هذا الجدول تطور المؤشرات السياحية الجزائرية في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، الذي أطلقته الجزائر بهدف تحويل السياحة إلى قطاع اقتصادي استراتيجي. وتُعبّر البيانات عن التحسن المتدرج في عدد الوافدين والإيرادات ونسب المساهمة في الناتج المحلي. غير أن المقارنة بين الأهداف الطموحة التي رسمها المخطط والأرقام الفعلية المسجلة تكشف عن فجوة تنفيذية ملموسة. فقد استهدف SDAT2025 في مرحلته الأولى استقطاب ما بين 2.5 و3 مليون سائح أجنبي سنوياً، في حين لم تتجاوز الأرقام الفعلية 2.1 مليون حتى عام 2024. ويعكس هذا التباين جملةً من الإشكاليات الهيكلية كضعف البنية التحتية السياحية، وتعقيد إجراءات التأشيرة، ومحدودية التسويق الدولي، وهي عوائق تظل قائمة رغم الإرادة السياسية المعلنة.

ثانياً: الفجوة بين الإمكانيات والنتائج

تتضح الفجوة القائمة بين إمكانيات الجزائر السياحية ونتائجها الفعلية حين نقارن مؤشراتنا بدول الجوار. فبينما حققت تونس نسبة مساهمة سياحية في ناتجها المحلي الإجمالي تُقدّر بـ 8.2%.

¹ منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، التقرير السنوي للسياحة الدولية 2020-2024، مدريد: UNWTO، 2024، ص 5.

ويستقبل المغرب أكثر من 13 مليون سائح سنوياً، لا تزال الجزائر عند نسب متواضعة لا تعكس ثقلها السياحي الحقيقي. وهذه الفجوة بالذات هي التي تُجسّد الإشكالية المحورية لهذه الدراسة: الجزائر تمتلك أكثر وتنتج أقل.¹

المطلب الثاني: آفاق مستقبل السياحة الجزائرية في أفق 2030

أولاً: السيناريوهات المستقبلية للقطاع السياحي

انطلاقاً من واقع القطاع السياحي في الجزائر، ومن خلال تحليل الإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجهه، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لمساهمة السياحة في تنوع المداخل الاقتصادية في أفق عام 2030، وهي: السيناريو الخطي، والسيناريو التفاؤلي، والسيناريو التشاؤمي. ويرتكز هذا الاستشراف على المؤشرات الإحصائية المتاحة للفترة 2020-2024 وعلى المعطيات الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

أولاً: السيناريو الخطي الاستمرارية في النهج الراهن

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار الوضع الراهن دون إحداث تحولات هيكلية جوهرية في السياسة السياحية الجزائرية. ويعني ذلك أن القطاع السياحي سيواصل مساره التعافى التدريجي الذي بدأ في أعقاب جائحة كوفيد-19، غير أنه سيبقى رهيناً للاختلالات البنيوية ذاتها التي أعاقته انطلاقه طويلاً، من ضعف في البنية التحتية وغياب لسياسة تسويقية فعّالة وتدني في جودة الخدمات .

وفي هذا السيناريو، يُتوقع أن يحافظ القطاع السياحي على مسار النمو الذي سجّله خلال الفترة 2021-2024، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 10% و15%، مما يعني أن عدد السياح الوافدين قد يبلغ ما بين 3 و4 ملايين سائح بحلول عام 2030، وأن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي قد ترتفع إلى ما بين 1.8% و2.2%.

الجدول رقم (11): المؤشرات التوقعية للسيناريو الخطي خلال فترة (2025 - 2030)

المؤشر	2024 (فعلي)	2026 (متوقع)	2028 (متوقع)	2030 (متوقع)
عدد السياح الوافدين (مليون)	2.1	2.6	3.1	3.8
السياحة الإيرادات (مليار دولار)	1.4	1.8	2.2	2.8
نسبة السياحة من الناتج المحلي	1.3%	1.5%	1.8%	2.2%
عدد مناصب الشغل السياحية (ألف)	150	170	195	225

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNWTO وONS، 2024.

¹ الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، نشرة إحصاءات السياحة 2024، الجزائر: ONS، 2024، ص 12.

تقييم السيناريو:

يُمثل هذا السيناريو الحد الأدنى من التطور الممكن، وهو سيناريو محتمل الحدوث في غياب إرادة سياسية حقيقية للإصلاح. غير أنه يُبقي الجزائر بعيدةً عن مستوى منافسيها الإقليميين، ولا يُحقق الهدف الاستراتيجي المتمثل في توظيف السياحة رافداً حقيقياً لتنويع المداخل الاقتصادية. ففي ظل هذا السيناريو ستبقى نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي أقل بأربعة أضعاف من المتوسط العالمي، وأقل بنحو ثلاثة أضعاف مما تُحققه تونس .

ثانياً: السيناريو التшаؤمي — التراجع في ظل الأزمات

يستند هذا السيناريو إلى افتراض وقوع صدمات خارجية أو داخلية تُعيق مسار التعافي السياحي الجزائري، كاندلاع أزمة أمنية إقليمية أو تكرار تجربة جائحة وبائية عالمية أو تراجع حاد في أسعار النفط يُفضي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على البنية التحتية السياحية. وتُشير التجارب التاريخية إلى أن القطاع السياحي في الجزائر شديد الهشاشة أمام هذه الصدمات، إذ كشفت جائحة كوفيد-19 أن عدد السياح الوافدين تراجع بنسبة 79.2% في عام واحد فقط . وفي ظل هذا السيناريو، قد يتراجع عدد السياح الوافدين إلى ما دون مستوياته قبل الجائحة، وقد تنخفض نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي إلى أقل من 1%، مما يعني انتكاسة حقيقية لمسار التنوع الاقتصادي عبر هذا القطاع.

الجدول رقم (12): المؤشرات التوقعية للسيناريو التشاؤمي (2025-2030)

المؤشر	2024 (فعلي)	2026 (متوقع)	2028 (متوقع)	2030 (متوقع)
(مليون) الوافدين السياح عدد	2.1	1.5	1.2	1.0
(دولار مليار) السياحة إيرادات	1.4	0.9	0.7	0.6
المحلي الناتج من السياحة نسبة	1.3%	0.9%	0.7%	0.6%
(ألف) السياحية الشغل مناصب عدد	150	110	90	75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNWTO وONS، 2024.

تقييم السيناريو:

يُجسد هذا السيناريو المخاطر الحقيقية التي تتهدد القطاع السياحي الجزائري في غياب آليات تحصين كافية تحميه من الصدمات الخارجية. ويستلزم تفاديه وضع خطط طوارئ سياحية واضحة وتنويع الأسواق المستهدفة وتطوير أشكال سياحية أقل تأثراً بالاضطرابات الخارجية كالسياحة الداخلية والسياحة الجهوية .

ثالثاً: السيناريو التفاؤلي — التحول الاستراتيجي الشامل

يرتكز هذا السيناريو على افتراض تحقق جملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة في السياسة السياحية الجزائرية، تشمل: إطلاق استراتيجية سياحية وطنية شاملة لمرحلة ما بعد 2025 بموارد مالية كافية وأهداف قابلة للقياس؛ وتبسيط إجراءات التأشيرة وتوسيع شبكة الرحلات الجوية المباشرة؛ والاستثمار المكثف في البنية التحتية

الفصل الثالث: التحديات وافاق السياحة الجزائرية في سياق التنوع الاقتصادي 2020-2024

السياحية لا سيما في المناطق الجنوبية؛ وتطوير التسويق الرقمي للوجهة الجزائرية في الأسواق الأوروبية والخليجية . وفي ظل هذا السيناريو الأكثر طموحاً، يمكن للجزائر أن تستقبل ما بين 7 و 9 ملايين سائح بحلول عام 2030، وأن ترفع نسبة مساهمة السياحة في ناتجها المحلي الإجمالي إلى ما بين 4% و 5.

الجدول رقم (13): المؤشرات التوقعية للسيناريو التفاؤلي (2025-2030)

المؤشر	2024 (فعلي)	2026 (متوقع)	2028 (متوقع)	2030 (متوقع)
عدد السياح الوافدين (مليون)	2.1	3.5	5.5	8.5
إيرادات السياحة (مليار دولار)	1.4	2.8	4.5	7.0
نسبة السياحة من الناتج المحلي (ألف)	1.3%	2.5%	3.5%	4.8%
عدد مناصب الشغل السياحية	150	230	360	500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNWTO وONS، 2024.

شروط تحقق السيناريو التفاؤلي:

لا يتحقق هذا السيناريو تلقائياً، بل يشترط توافر جملة من المتطلبات الجوهرية: أولها الإرادة السياسية الحازمة التي تُترجم رؤية استراتيجية وطنية إلى قرارات ملزمة وموارد مرصودة. ثانياً التنسيق الفعال بين الوزارات والهيئات المعنية لتجاوز التشتت المؤسسي. وثالثاً إشراك القطاع الخاص في تطوير المنتج السياحي. ورابعاً الاستثمار في تكوين الكوادر البشرية المتخصصة التي تُمثّل شرطاً لا غنى عنه لرفع جودة الخدمة السياحية إلى المستوى التنافسي المطلوب .

رابعاً: المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة وأثرها في التنوع الاقتصادي

يُقدّم الجدول الآتي مقارنةً موجزةً بين السيناريوهات الثلاثة من حيث أبعادها الرئيسية وآفاقها المستقبلية:

الجدول رقم (14) المقارنة بين مسار السيناريوهات الثلاثة للعلاقة بين النهوض السياحي والتنوع الاقتصادي

المعيار	السيناريو التفاؤلي	السيناريو الخطي	السيناريو التشاؤمي
عدد السياح 2030 (مليون)	8.5	3.8	1.0
نسبة السياحة من الناتج المحلي 2030	4.8%	2.2%	0.6%
الإيرادات السياحية 2030 (مليار دولار)	7.0	2.8	0.6
الأثر في تنوع المداخل	ملموس وحقيقي	محدود	سلب
احتمالية التحقق	متوسطة (30%)	مرتفعة (50%)	منخفضة (20%)
الشرط الرئيسي	إصلاح هيكلي شامل	استمرار الوضع الراهن	تفادي الصدمات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية ومعطيات UNWTO وONS، 2024.

تكشف المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة أن السيناريو التفاؤلي هو الوحيد القادر على تحويل القطاع السياحي إلى رافد فعلي لتنوع المداخل الاقتصادية في الجزائر، وإن كانت احتمالية تحقيقه لا تزال متوسطة في ضوء المعطيات الراهنة. أما السيناريو الخطي الذي تبقى احتماليته الأعلى. فلا يعدو كونه استمراراً للوضع القائم دون أن يُحدث القفزة النوعية المطلوبة في مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني. في حين يبقى السيناريو التشاؤمي تحذيراً استراتيجياً ينبغي أخذه بحسبان في حساب السياسات المستقبلية .

وخلاصة القول، فإن المسار الذي ستسلكه الجزائر في علاقتها بالقطاع السياحي خلال الفترة القادمة سيكون تعبيراً أميناً عن طبيعة خياراتها السياسية والاقتصادية، وعن مدى إدراكها أن الانعتاق من التبعية النفطية لا يتحقق بالأمان بل بالإصلاح الجريء والمتواصل.

ثانياً: شروط النجاح في مسار تنوع المداخل عبر السياحة

يستلزم نجاح الجزائر في توظيف السياحة كرافد فعلي لتنوع مداخلها الاقتصادية توافر جملة من الشروط الموضوعية، أبرزها:¹

أولاً: الإرادة السياسية الحازمة التي تُترجم رؤية استراتيجية وطنية للسياحة إلى قرارات حكومية ملزمة وموارد مالية كافية. فالتجارب الناجحة في المغرب وتونس وتركيا وسواها تؤكد أن الإقلاع السياحي رهين بالإرادة السياسية قبل أي شيء آخر .

ثانياً: التنسيق الفعال بين الوزارات والهيئات المعنية بالقطاع السياحي، إذ يتشعب النشاط السياحي ليمس قطاعات الداخلية والخارجية والنقل والثقافة والبيئة والتكوين المهني، مما يستلزم آليات تنسيق فعالة وقيادة مشتركة واضحة.

ثالثاً: الشراكة الفعلية مع القطاع الخاص بما يضمن تخفيف الاحتقان البيروقراطي وتيسير بيئة الاستثمار السياحي، إذ بات القطاع الخاص يمثل 71.4% من طاقة الإيواء ولا بد من تعزيز دوره وتيسير عمله.

رابعاً: التحول الرقمي الشامل للمنظومة السياحية، بما يشمل منصات الحجز الإلكتروني والتسويق الرقمي وتجربة السائح الرقمية، وهو ما يتطلب استثماراً في البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر البشرية.

ثالثاً: دور السياحة في تنوع المداخل — رؤية استشرافية

يبقى الرهان الأساسي في هذه الدراسة هو السؤال: هل يمكن للسياحة الجزائرية أن تُصبح رافداً حقيقياً لتنوع المداخل الاقتصادية؟.

والإجابة المنطقية هي: نعم، بشرط أن تتحول من منطق الإمكانيات إلى منطق النتائج. فالجزائر أثبتت أنها تمتلك المقومات، لكنها لم تثبت بعد قدرتها على ترجمة هذه المقومات إلى تدفقات سياحية حقيقية ومداخل اقتصادية مستدامة.²

¹ عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

² عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وقد يُمثّل تنويع المداخل عبر السياحة ضرورةً حتميةً ومسلكاً آمناً للتخلص من التبعية للمورد الواحد وسبباً لإرساء الاستدامة، غير أن بلوغ هذا الهدف يستلزم سنواتٍ من الجهد الاستراتيجي المتراكم والإصلاح الهيكلي المتواصل.¹

¹ جيلالي بن حاج ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

خلاصة الفصل الثالث

سمحت الدراسة التطبيقية بتحليل واقع النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) وتقييم مساهمته في تنويع المداخل الاقتصادية. وقد أظهرت النتائج تحسناً تدريجياً في مؤشرات النشاط السياحي من حيث عدد السياح الوافدين والإيرادات السياحية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. كما بين التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية قوية بين الإيرادات السياحية ومساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى، أكدت الدراسة أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية متنوعة قادرة على دعم جهود التنويع الاقتصادي، غير أن الاستفادة من هذه الإمكانيات ما تزال محدودة بسبب استمرار بعض المعوقات المؤسسية والتشريعية والاستثمارية. كما أظهرت النتائج أن السياسات العمومية السياحية ساهمت في تحسين أداء القطاع خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تحقيق مساهمة أكبر للسياحة في الاقتصاد الوطني يتطلب مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الاستثمار وتحسين الحوكمة والتسويق السياحي.

الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرة القطاع السياحي على أن يُشكّل رافداً حقيقياً لتنوع مداخل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2020-2024. وقد سعت عبر فصولها الثلاثة إلى الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال مسار تحليلي متكامل جمع بين التأطير النظري والتشخيص الميداني والاستشراف المستقبلي. وقد كشف هذا المسار التحليلي عن حقيقة مزدوجة الوجه: فمن جهة، تمتلك الجزائر رصيداً سياحياً استثنائياً يُؤهلها نظرياً لأن تكون في مصاف الدول السياحية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا. ومن جهة أخرى، تفصل بين هذه الإمكانيات وما يتحقق فعلياً من مداخل سياحية فجوة واسعة تستوجب الدراسة والتحليل والمعالجة.

أولاً: نتائج الدراسة:

توصّلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

على صعيد الإطار النظري (الفصل الأول):

ثبت أن السياحة، بما تمثّله من صادرات غير مرئية وما تولّده من أثر مضاعف في الاقتصاد الوطني، تُمثّل أداة موضوعية قادرة على المساهمة في تنوع مصادر المداخل الاقتصادية. كما ثبت أن التنوع الاقتصادي ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة حتمية للاقتصادات الريفية القائمة على مورد واحد ناضب، وأن الجزائر تُصنّف وفق مؤشر هيرفيندال-هيرشمان ضمن الاقتصادات الأكثر تركّزاً في المنطقة.

على صعيد المحدد السياسي (الفصل الثاني):

تمتلك الجزائر مقومات سياحية طبيعية وبشرية وثقافية وقانونية استثنائية؛ شريط ساحلي يتجاوز 2148 كيلومتر، وصحراء كبرى تضم تكوينات جيولوجية نادرة، وسبعة مواقع مصنفة لدى اليونسكو، وأكثر من مئتي منبع معدني. بيد أن القطاع الخاص الذي بات يهيمن على 71.4% من طاقة الإيواء لا يزال يعمل في بيئة يُقيّدُها غياب حوكمة فعّالة وضعف التسويق الدولي.

كما كشف الفصل الثاني أن الجزائر كانت لفترة طويلة دولة مُصدّرة للسياح لا مُستقبلة لهم، إذ كان أكثر من مليون ونصف جزائري يتجهون سنوياً إلى تونس وفرنسا وسواها، في حين يبلغ عدد الأجانب الوافدين إلى الجزائر أقل من ذلك بكثير، وهو ما يعني نزيفاً في العملة الصعبة.

على صعيد التحديات والمستقبل (الفصل الثالث):

تتمحور العقبات الرئيسية في ثلاث مجموعات: عقبات أمنية وسياقية تتعلق بالصورة الذهنية للجزائر في الخارج؛ وعقبات تتعلق بجودة المنتج السياحي من ضعف البنية التحتية وتدني الخدمة وارتفاع الأسعار نسبياً؛ وعقبات هيكلية مؤسسية تشمل غياب التنسيق بين الفاعلين وضعف توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

في المقابل، تُشير مؤشرات الفترة 2020-2024 إلى بوادر تعافٍ واعدة؛ إذ ارتفع عدد السياح الوافدين من 0.5 مليون سائح عام 2020 إلى نحو 2.1 مليون سائح عام 2024، وهو نحو يتجاوز 300% يكشف عن الطلب الكامن على الوجهة الجزائرية متى توافرت شروط الاستقبال الجيد.

ثانياً: التحقق من الفرضيات

سعت هذه الدراسة إلى اختبار فرضياتها من خلال تحليل الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي، ودراسة واقع القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)، وقد أسفرت النتائج عن ما يلي:

1. التحقق من الفرضية الفرعية الأولى:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين تطور النشاط السياحي وتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تبين أن نمو القطاع السياحي يسهم في زيادة مصادر الدخل غير النفطية من خلال توفير العملة الصعبة، وخلق مناصب الشغل، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة به، وهو ما يعزز دوره كأحد الروافد الأساسية للتنوع الاقتصادي.

2. التحقق من الفرضية الفرعية الثانية:

أكدت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الثانية، إذ تمتلك الجزائر مقومات سياحية متنوعة تشمل المقومات الطبيعية والبشرية والثقافية والمؤسسية، من شأنها أن تجعل السياحة قطاعاً استراتيجياً قادراً على المساهمة في تنوع المداخل الاقتصادية. غير أن الاستفادة من هذه المقومات ما تزال بحاجة إلى مزيد من التثمين والاستثمار وتحسين آليات التسيير والترويج.

3. التحقق من الفرضية الفرعية الثالثة:

توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الفرعية الثالثة، حيث تبين أن مساهمة القطاع السياحي في تنوع المداخل الاقتصادية في الجزائر ما تزال محدودة، وذلك بسبب وجود مجموعة من التحديات والمعوقات، من أبرزها ضعف الاستثمار السياحي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ومحدودية البنية التحتية والخدمات السياحية، فضلاً عن ضعف التسويق السياحي وعدم التنسيق الكافي بين مختلف الفاعلين في القطاع.

4. التحقق من الفرضية الرئيسية:

استناداً إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، ثبتت صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها أن السياحة تسهم في تنوع المداخل الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير مصادر دخل بديلة عن المحروقات، إلا أن مساهمتها الفعلية ما تزال دون الإمكانيات المتاحة، بسبب جملة من التحديات المؤسسية والتشريعية والاستثمارية والبنية التحتية التي تحد من استغلال الموارد السياحية المتوفرة بالشكل الأمثل.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن صياغة جملة من التوصيات الموجهة لصانعي القرار والمخططين الاقتصاديين: على المستوى الاستراتيجي:

— . إطلاق مخطط توجيهي سياحي جديد يتجاوز حدود SDAT2025 ليؤطر الفترة 2025-2030، مع

آليات تنفيذ واضحة وموارد مالية مُخصصة وأهداف قابلة للقياس.

- . إنشاء مجلس أعلى للسياحة يجمع ممثلي مختلف القطاعات المعنية تحت رئاسة الحكومة، لضمان التنسيق الفعلي وتجاوز التشتت المؤسساتي.
- . تكريس نسبة محددة من عائدات المحروقات لتمويل استثمارات البنية التحتية السياحية في المناطق ذات الإمكانيات العالية.
- . على المستوى التشريعي والمؤسسي:
- . تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول وتوسيع برامج الإعفاء لتشمل الأسواق الأوروبية والآسيوية الرئيسية.
- . إصلاح منظومة تصنيف الفنادق وتشديد الرقابة على الجودة، مع وضع برامج دعم لتحديث هياكل الإيواء القائمة.
- . توحيد منظومة الإحصاء السياحي وإنشاء مرجعية إحصائية وطنية موحدة تُنهي الاختلاف الكبير بين الهيئات المختلفة.
- . على المستوى التسويقي والترويجي:
- . إطلاق حملة ترويجية وطنية دولية مدروسة تستهدف الأسواق الأوروبية والخليجية والإفريقية، مع بناء هوية بصرية قوية وواضحة للوجهة السياحية الجزائرية.
- . توظيف منصات التواصل الاجتماعي والمؤثرين الرقميين في الترويج للمواقع السياحية الجزائرية، لا سيما المواقع الصحراوية والأثرية التي تمتلك جاذبية عالمية حقيقية.
- . تشجيع تطوير منصات الحجز الإلكتروني السياحي وتقديم الخدمات الرقمية المتكاملة للسائح قبل وصوله وأثناء إقامته.
- . على مستوى التكوين وتطوير الكفاءات:
- . إطلاق برنامج وطني لتكوين الموارد البشرية المتخصصة في قطاع السياحة والضيافة، بالشراكة مع المؤسسات الدولية المتخصصة.
- . تعزيز ثقافة الترحيب بالسائح وإدماجها في برامج التعليم الوطنية، لأن التحول الثقافي شرط أساسي للنجاح السياحي.

رابعاً: آفاق البحث المستقبلية

- لا تستنفد هذه الدراسة الموضوع من جميع جوانبه، بل تفتح أمام الباحثين آفاقاً عديدة للتعمق والتوسع، أبرزها:
- . دراسة جهورية تُحلّل الإمكانيات السياحية لكل منطقة جغرافية جزائرية على حدة وتُقيّم مدى توظيفها الفعلي.
- . دراسة مقارنة مُعمّقة بين التجربة الجزائرية والتجربتين التونسية والمغربية في توظيف السياحة لتنويع المداخل.

- دراسة تطبيقية تقيس العلاقة السببية بين السياحة وتنوع المداخل باستخدام نماذج اقتصادية متقدمة كنموذج VAR أو نموذج VECM.
 - دراسة مستقبلية تستشرف سيناريوهات تطور القطاع السياحي الجزائري في أفق 2030 وأثره المحتمل في تنوع الاقتصاد الوطني.
- خلاصة القول، تبقى السياحة الجزائرية في مرحلة الوعود الكبيرة والنتائج المتواضعة. غير أن الأربع سنوات التي تناولتها هذه الدراسة (2020-2024) أثبتت أن ثمة ديناميكية إيجابية في الأفق، يمكن تعزيزها وتسريعها متى توافرت الإرادة السياسية الحقيقية والمقاربة الاستراتيجية المتكاملة. فالجزائر تمتلك كل ما يلزم لأن تكون وجهةً سياحية من الطراز الأول، وما ينقصها ليس الإمكانيات بل الإرادة والمنهج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. مُجَدَّ بن عيسى، (2021). *السياحة الصحراوية والتنمية المستدامة في الجزائر*. الجزائر: دار هومة.
2. مُجَدَّ بن عيسى، (2022). *التنمية السياحية في الجزائر بين الإمكانيات والتحديات*. الجزائر: دار هومة.
3. عبد القادر بوعافية، (2020). *السياحة الثقافية والتراث الحضاري في الجزائر*. الجزائر: دار الهدى.
4. خالد كواش، (2007). *السياحة: مفهومها، أركانها، أنواعها (ط1)*. الجزائر: دار التنوير.
5. عصام حسن الصعيدي، (2011). *نظم المعلومات السياحية (ط1)*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
6. مُجَدَّ خميسي الزوكة، (1996). *السياحة من المنظور الجغرافي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. مروان أبو رحمة وآخرون، (2001). *مبادئ السياحة (ط1)*. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
8. نائل موسى محمود سرحان، (2003). *مبادئ السياحة (ط1)*. عمان: جامعة البلقاء التطبيقية.
9. يسرى دعبس، (2006). *الإرشاد السياحي*. مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية.
10. عبد الناصر جندلي، (2005). *تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

يحيوي عبد الحفيظ (محرر). (2022). *القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر*. الجلفة: مخبر MQEMADD.

ثانياً: المقالات العلمية المحكمة

1. أحمد بوطرفة، (2001). "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية". *مجلة الإحياء*، العدد (4)، ص ص 284-300.
2. عبد القادر بن يلس، (2022). "التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 10(2)، 45-62.
3. سمير خلف الله، (2022). "السياحة العلاجية وآفاق تطويرها في الجزائر". *مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية*، 7(2)، 115-132.
4. عبد الكريم قارة، (2021). "السياحة الدينية ودورها في التنمية المحلية بالجزائر". *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 12(3)، 88-104.
5. مُجَدَّ كريم قروف، (2016). "قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)". *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد (2)، ص ص 664-684.
6. نجاة كورجل، (2019). "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي". *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد (52)، ص ص 6-20.

ثالثاً: فصول الكتب الجماعية

1. عفاف بشيري. (2022). "دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر". في: عبد الحفيظ يحياوي (محرر)، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر (ص ص 1-20). الجلفة: مخبر MQEMADD.
2. يحيى بن سليمان، جمال العسالي. (2022). "دراسة وتحليل القطاع السياحي في الجزائر". في: عبد الحفيظ يحياوي (محرر)، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر (ص ص 273-295). الجلفة: مخبر MQEMADD.
3. عبد الحفيظ يحياوي. (2022). "الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر". في: عبد الحفيظ يحياوي (محرر)، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر (ص ص 33-52). الجلفة: مخبر MQEMADD.

رابعاً: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. صباح بن حاج جيلالي مغراوي. (2023). التنوع الاقتصادي ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة استشرافية 2030-2023 (مذكرة ماستر). المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
2. عبد القادر عوينان. (2013). السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3، الجزائر.

خامساً: أعمال المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. عبد الرزاق براهيم، وعبد الحفيظ مسكين. (2010). "أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر". الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق، المركز الجامعي البويرة، 11-12 ماي 2010.
2. ناصر مراد. "دور السياحة في التنمية المستدامة: حالة الجزائر". المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية: دراسة حالة تجارب بعض الدول.
3. يدو محمد، والضيف أحمد. (2010). "دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية". الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق، المركز الجامعي البويرة، 11-12 ماي 2010.

سادساً: التقارير والوثائق الرسمية

1. البنك الدولي. (2023). *Algeria Economic Update*. Washington, DC.
2. الديوان الوطني للإحصاء. (2024). (ONS) نشرة إحصاءات السياحة 2024. الجزائر.
3. الديوان الوطني للسياحة. (2023). دليل المقومات السياحية الجزائرية. الجزائر.
4. الديوان الوطني للسياحة الجزائري. الهقار والتاسيلي الجزائر. الجزائر: منشورات الديوان الوطني للسياحة.

قائمة المراجع

5. منظمة التعاون الإسلامي. (2022). *تقرير السياحة الدينية في الدول الإسلامية*. جدة.
6. منظمة السياحة العالمية. (2022). (UNWTO) *تقرير السياحة المستدامة والتنمية السياحية العالمية*. مدريد.
7. منظمة السياحة العالمية. (2024). (UNWTO) *التقرير السنوي للسياحة الدولية 2024-2020*. مدريد.
8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2023). *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر*. الجزائر.
9. وزارة النقل. (2023). *التقرير السنوي لقطاع النقل*. الجزائر.
10. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة. (2008). *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: (SDAT2025)*. الكتاب الثاني. الجزائر.

سابعاً: النصوص القانونية والتنظيمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2010). العدد 63، المؤرخ في 26 أكتوبر 2010.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1988). المرسوم التنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998). المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فبراير 1998.

مراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب (Books)

1. Beblawi, H., & Luciani, G. (1987). *The Rentier State*. London: Croom Helm.
2. Cooper, C., Fletcher, J., Fyall, A., Gilbert, D., & Wanhill, S. (2022). *Tourism: Principles and Practice* (7th ed.). London: Pearson Education.
3. Fletcher, J., Fyall, A., Gilbert, D., & Wanhill, S. (2018). *Tourism: Principles and Practice*. Harlow: Pearson.
4. Goeldner, C. R., & Ritchie, J. R. B. (2012). *Tourism: Principles, Practices, Philosophies* (12th ed.). New Jersey: Wiley.

5. Hausmann, R., Hidalgo, C. A., Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., Jimenez, J., Simoes, A., & Yildirim, M. A. (2014). *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity*. Cambridge, MA: MIT Press.
6. Karl, T. L. (1997). *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press.
7. Kuznets, S. (1966). *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread*. New Haven: Yale University Press.
8. Sharpley, R., & Telfer, D. J. (2015). *Tourism and Development: Concepts and Issues*. Bristol: Channel View Publications.
9. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2021). *Economic Development* (13th ed.). New York: Pearson Education.
10. World Commission on Environment and Development. (1987). *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press.

ثانياً: المقالات العلمية المحكمة (Journal Articles)

1. Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. *The Manchester School*, 22(2), 139–191.
2. Wagner, J. E. (2000). Regional Economic Diversity: Action, Concept, or Confusion. *The Journal of Regional Analysis & Policy*, 30(2), 1–15.

ثالثاً: التقارير والمنشورات الدولية (Reports & International Publications)

1. International Monetary Fund (IMF). (2014). *Sustaining Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries: The Role of Structural Transformation and Diversification*. Washington, DC.
2. OECD. (2021). *Tourism Trends and Policies*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

3. OECD. (2022). *Investment and Business Climate in North Africa*. Paris.
4. UN Tourism. (2023). *Tourism Market Trends*. Madrid.
5. UNCTAD. (2022). *Investment Policy Review: Algeria*. Geneva.
6. UNESCO. (2024). *World Heritage List and Algeria Cultural Heritage Sites*. Paris.
7. UNWTO. (2023). *International Tourism Highlights*. Madrid: United Nations World Tourism Organization.